محضر الجلسة رقم 204

التاريخ: الثلاثاء 6 رجب 1446هـ (7 يناير 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد جواد الهلالي، النائب الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان واثنان وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد جواد الهلالي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السي مولاي عبد الرحمان وفا.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة من 31 دجنبر 2024 إلى تاريخه، بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 38 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 13 سؤالا؛
- الأجوبة الكتابية: 40 سؤالا.

وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، تقدمت السيدة لبنى علوي بطلب يرمي إلى تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 7 يناير 2025، وبعد إحالته إلى الحكومة داخل الأجل، أعربت عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤالين الموجهين للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية حول "توزيع الاستثمارات"، واللذين تجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية وموضوعه "ضمان توزيع الاستثمارات بمختلف جهات المملكة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول الاستراتيجيات المتبعة لضمان توزيع عادل للاستثمارات بين مختلف جهات المملكة، وعن كيفية دعم المناطق الأقل تنمية لجذب المستثمرين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "التوزيع المجالي للاستثمار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عدي ويحيي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

حول التوزيع المجالي للاستثمار نسائلكم السيد الوزير، وما نصيب جهة درعة-تافيلالت؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير المحترم للإجابة على السؤالين المتعلقين بتوزيع

الاستثمارات.

شكرا السيد الوزير، تفضلوا

السيد كريم زيدان، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان المستشاران المحترمان،

في البداية اسمحوا لي أن أؤكد أن تنمية كل جهات المملكة وتثمين كل مؤهلاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يحتاج لتضافر الجهود لجميع الفاعلين في هاذ المنظومة هاذي، وعلى تعزيز التكامل بين الحكومة والمجالس المنتخبة على مستوى الجماعات، الأقاليم والجهات لضمان مردودية كاملة، وباعتبار الاستثمار رافعة تنموية في تكريس العدالة المجالية، من حيث توزيع الاستثمار مسؤولية مشتركة، تتطلب بالإضافة للمجهود الحكومي تنمية محلية تسهر عليها المجالس المنتخبة، وهذا نقطة مهمة.

وفي هذا السياق، قامت الحكومة باتخاذ تدابير وإجراءات مهمة من أجل تحفيز جاذبية كل الجهات وكل المجالات الترابية للاستثمارات الخاصة المنتجة، من أبرز هذه التدابير، أذكر منها:

- ✓ الرفع من الاستثمار العمومي رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة؛
- ✓ ومواصلة إنجاز مشاريع للبنية التحتية بمواصفات عالمية في كل جهات المملكة؛
- ✓ وتعزيز الاستثمار للرفع من كفاءات وقدرات الرأس المال البشري من خلال تجويد وتنويع العرض التكويني ليستجيب لحاجيات القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية؛
- ✓ وأيضا السهر على تنزيل استراتيجية قطاعات حيوية وطموحة؛
- ✓ بالإضافة إلى تحسين مناخ الأعمال وتحسين عملية الاستثمار؛

هذا بالإضافة للاعتماد وتنزيل ميثاق جديد للاستثمار يجعل من تقليص الفوارق المجالية من حيث جذب الاستثمار هدفا رئيسيا يتم تجسيده من خلال:

أولا: دعم المشاريع الاستثمارية باعتماد مقاربة تحفز الاستثمار في العمالات والأقاليم الأقل جاذبية، وذلك من خلال منحة ترابية تشمل 80% من العمالات والاقاليم بالمملكة وتتراوح بين 15% لفئة "أ"، و15% لفئة "ب" من المبلغ الإجمالي للاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الوطنية للاستثمارات صادقت خلال الست دورات ديالها على 48 مشروعا استثماريا استفاد من منحة ترابية، وهذا يعني أن 32% من إجمالي المشاريع المصادق عليها يهم عمالات وأقاليم خارج محور طنجة- الجديدة، مع العلم أن المشاريع المصادق عليها موزعة في 44 إقليم وعمالة تنتمي لكل جهات المملكة؛

ثانيا: إمكانية الجمع بين نظام الدعم الأساسي وأنظمة دعم الاستثمارات التي تضعها الجهات لإعطاء دفعة قوية للاستثمارات، وهذا يدل على الدور المهم الذي تلعبه مجالس الجهات باعتبار النهوض بالاستثمار أحد اختصاصاتها الذاتية؛

وثالثا: حكامة موحدة ولا مركزية بالنسبة للمشاريع أقل من 250 مليون درهم، وهذا هو القانون الجديد ديال الدعم إن شاء الله.

ومن أجل التعريف بالمؤهلات المجالية التي تزخر بها كل جهات المملكة، ستعمل الوزارة على إيجاد القنوات المناسبة إن شاء الله من أجل التعريف بالمؤهلات الاستثمارية التي تزخر بها كل أقاليم وعمالات المملكة والترويج للقطاعات الواعدة بها.

هذا بالإضافة لتعبئة الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات والمراكز الجهوية للاستثمار للسهر على توجيه المستثمرين نحو كل أقاليم وعمالات المملكة ومواكبتهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

يشكل موضوع التوزيع العادل للاستثمارات بين مختلف جهات المملكة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة التي نصت عليها التوجيهات الملكية السامية.

هذا التوزيع لا يضمن فقط التنمية الاقتصادية المتوازنة، بل يساهم أيضا في تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ويعزز التماسك الاجتماعي.

السيد الوزير،

هنا كنستحضر الشعارات اللي رفعاتها الحكومة واللي واعدتو بها المواطنين، وبعد الاطلاع على مذكرة التوزيع الجهوي للاستثمار، تنظن أن الحكومة تخلات على هذه الشعارات وغادية فاتجاه ديال تعميق الفوارق، جهة أحسن من جهة وجهة تتفضلوها على جهة.

السيد الوزير،

كاينين جهات ما اخذاتش حقها وما غاديش تاخذ حقها إيلا مشيتو هكا. اليوم جهة درعة- تافيلالت كتعاني من غياب البنية التحتية، وكتعاني من

نقص فالرحلات الجوية، ماكاين لا سكة حديدية، لا طريق سريع، لا طريق سيار اللي غيشجعو المستثمر باش يستثمر فالجهة ديالنا ويخلق فرص شغل للشباب اللي تيعاني الويلات، رغم المقومات السياحية والمعدنية، ومع ذلك ماكاين لا التفاتة لا والو، ولا الناس ديال الجنوب الشرقي الله يعمر هادار، ودراوش غير خليهم راه تيصبرو.

السيد الوزير،

هاذي راه حكرة، واليوم الناس ديال الجنوب الشرقي بغاو حقهم فالاستثمارات وبغاو حقهم فالتنمية وبغاو توزيع عادل للاستثمارات، راه البطالة كتزاد والكفاءات باش معروفة الرشيدية والشباب الرشدوي الغني عن التعريف كيعاني، والهجرة كتزاد نهار على نهار.

السيد الوزير،

راه اللي بغا فيكم يجي للجنوب الشرقي تيجي فالطيارة، ما عمركم جيتو فالطرقات، تعرفو وتشوفو كيفاش دايرين.

جهة درعة-تافيلالت راه اعطى الله ما يدار فيها، خصكم غير تتحركو وتنصفو هاذ الجهة هاذي وتعطيوها حقها، وما تديروش العراقيل للمستثمرين، راكم من أكثر الحكومات حظا في التاريخ المعاصر، وجميع الامكانيات متوفرة عندكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فريق الأصالة والمعاصرة للتعقيب.

تفضل السي ويحيى.

المستشار السيد عدي ويحيى:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم الهام، ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن ما رصدته الحكومة هذه السنة من ميزانية تعكس حرصها على تطوير هذا القطاع الذي يساهم بشكل كبير في تعزيز الدينامية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص الشغل، ورغبتها في تحقيق العدالة المجالية في مجال الاستثمار العمومي.

وفي هذا السياق، السيد الوزير المحترم، ندعو الحكومة إلى الاهتمام، خاصة بأقاليم جهة درعة-تافيلالت، حتى يستفيد المواطنون بأقاليم الرشيدية، زاكورة، تنغير، ورزازات، ميدلت، من الاستثمار العمومي، وذلك بالتركيز على المجالات الاقتصادية التي تناسب خصوصية كل إقليم، تحقيقا للتنمية الجهوية، تحترم أماكن العيش والهوية الثقافية لكل جهة.

وفي هذا الإطار، نشير إلى أهمية الاستثمار في قطاع السياحة والسينما والمعادن والفلاحة، لما لذلك من أثر مباشر على التنمية المحلية وعلى استقرار ساكنة المنطقة الحدودية، كما تحتاج المنطقة للاستثمارات المستعجلة في البنيات الطرقية لفك العزلة عن مختلف الجماعات الترابية، وأذكر في هذا الصدد، الطريق الإقليمية غير المعبدة الرابطة بين "جماعة الطاوس" و"سيدي علي" بإقليم الرشيدية و"حصية" بإقليم تنغير.

وأخيرا نؤكد، السيد الوزير، على مقترحاتكم القديمة والجديدة الخاصة بالاستثمار في الربط السككي بين جهة درعة - تافيلالت والجهة الشرقية، لما سيكون لهم من قيمة مضافة على عدة مستويات اجتماعيا واقتصاديا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، للرد على التعقيبين، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

أشكر المستشارين المحترمين على التعقيب ديالهم.

أنا نقدر نأكد بأن الوعي ديال الحكومة بالعدالة المجالية هو حقيقة، احنا عارفين بأن المناطق ما اخذاتش الحق ديالها فالتنمية، المسألة ماشي وليدة اليوم، ماشي وليدة البارح، هاذي تعاقب ديال الحكومات، ديال سياسات عبر العقود والسنين.

وبالتالي، احنا الآن بصدد عمل واحد الشراكة مع الجهات المعنية في القريب العاجل، باش نعرفو بالمقويات والمؤهلات ديال المناطق، أنا عارف المنطقة ديال درعة - تافيلالت، مقويات فلاحية هائلة، سياحية، نقدرو كاع السياحة الداخلية الوطنية خصنا نعرفو بها، راه ما نتسناوش أن نديرو السياحة الأجنبية، المغاربة ولاو مستهلكين من الطراز العالي من الناحية السياحية.

نعرفو بالمؤهلات الطاقية ديال المنطقة، ماشي غير المعادن حتى الطاقات المتجددة، وهنايا احنايا فهاذ المشروع ديال "المغرب الأخضر" إن شاء الله، ديال المغرب الطاقي جديد، غادي نوجهو المستثمرين لجميع الجهات، هاذي قناعة، وهاذي التزام وهاذي أمانة عندنا احنايا.

وفي القريب العاجل إن شاء الله، غادي نزور المنطقة ديال درعة - تافيلالت، وغنهضر مع المحليين باش يعرفو الإمكانيات، أول حاجة اللي يقدرو يوظفوها في القريب العاجل والمؤهلات اللي يخدمو عليها مع الجهات المعنية باش نوجدو المنطقة، باش تكون فمستوى عالي.

اللي بغيت نذكر، هو أن مشاريع كثيرة تمت الإنجاز ديالها فالجهة، 43 مشروعا صناعيا اللي تحقق وغيتحقق فالمنطقة، فاللجنة الوطنية الأخيرة دالاستثمار، صادقنا على 3 دالمشاريع فالجهة اللي غيخلق لنا 900 منصب شغل، فالآونة اللي غادي تجي إن شاء الله، وبالتالي احنايا أي مستثمر تنحاولو كمسؤولية منا نوجهوه خارج المدار ديال طنجة- الجديدة.

بطبيعة الحال، أن الجهات كيفما قلت، الجهات المحلية خصها تلعب الدور ديالها، ماشي غير باش تكون شريكة دالوزارة، بل مع جميع الفاعلين فالمجال ديال استقطاب الاستثمار.

تنظن غادي يكون عندنا لقاء فدرعة- تافيلالت، فالقريب العاجل، نوحدو الكلمة، نوحدو العمل، الهدف ديالنا هو خلق، ماشي باش نزايدو بعضياتنا، ولكن ذاك المواطن اللي محتاج للخدمة، محتاج قوت العيش ديالو، محتاج الدواء ديالو، محتاج الفلوس ديالو باش عيش، المسؤولية ديالنا كاملين، احنايا واعيين بها، وندیرو اليد فاليد إن شاء الله ونحاولو نخلقو هاذ المجال هذا إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثالث موضوعه "التدابير المتخذة لجذب الاستثمارات الأجنبية واستثمارات مغاربة العالم وسبل تيسير هذه التدابير".

الكلمة للمستشارة لبنى علوي، لتقديم السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة.

شكرا.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لجذب الاستثمارات الأجنبية واستثمارات مغاربة العالم وسبل تيسير هذه التدابير؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة.

شكرا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

الاستثمارات الأجنبية وخصوصا مغاربة العالم من المسائل اللي صراحة عندي ليها، كتربطني بها واحد العلاقة شخصية.

بداية، من الضروري أن أشير أن برنامج عمل الحكومة والمجهودات التي تقوم بها تهدف للنهوض بالاستثمار بصفة عامة، باعتبارها قطاع مصيري من خلال تعبئة الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية واستثمارات مغاربة العالم كذلك.

وفي هذا الصدد، قامت الحكومة بإصلاح سياسة الدولة في مجال الاستثمار، من خلال اعتماد ميثاق جديد للاستثمار ومحفز لكل الاستثمارات، وطنية كانت أو أجنبية، بالإضافة لوضع خارطة طريق استراتيجية وعملية لتحسين مناخ الأعمال بشراكة مع كل الفاعلين لتحديد الأوراش التي سيتم الاشتغال عليها خلال الفترة 2023-2026، من خلال 46 مبادرة لها تأثير مباشر على تيسير عمل الاستثمار وتجاوز العراقيل التي تواجه المستثمرين.

وتجدر الإشارة أنه تم إطلاق 83% من هذه المبادرات عند نهاية 2024، هذا موازاة مع تنظيم جولات دولية للتعريف بالعرض المغربي في مجال الاستثمار والتواصل مع شركات رائدة من أجل جلب مشاريع استراتيجية ذات قدرة على خلق منظومة اقتصادية واعدة، وهنا أذكر على سبيل المثال منظومة التنقل الكهربائي.

وبلغة الأرقام، اسمحوا لي أن أقول بأن منذ دخول الميثاق الجديد للاستثمار حيز التنفيذ، صادقت اللجنة الوطنية للاستثمار على 171 مشروعا استثماريا، منها 53 مشروعا ممول باستثمارات أجنبية من 18 دولة أجنبية بطبيعة الحال، بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 94 مليار درهم أي ما يعادل 30% من إجمالي الاستثمارات المصادق عليها، وستساهم هذه المشاريع في خلق أكثر من 54.000 منصب شغل.

ويتمحور برنامج عمل الوزارة من أجل الرفع من استثمارات مغاربة العالم الذين يخصهم صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بعناية مولوية خاصة، حيث تفضل جلالته بإعطاء تعليمات سامية لمواكبتهم حول:

1. تعزيز التواصل مع مغاربة العالم، بكل الوسائل المتاحة لتعريفهم للفرص الاستثمارية في بلادهم؛
2. تنظيم لقاءات خاصة مع مغاربة العالم من خلال كل جولة ترويجية؛
3. تعزيز بنيات الاستقبال والتوجيه والمواكبة على المستويين الوطني والدولي؛
4. بالإضافة للاشتغال على تطوير منصة خاصة معززة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لتوفير كل المعلومات المتعلقة بالاستثمار وترجمتها للغات بلدان الإقامة.

وتجدر الإشارة أنه تم وضع خلية خاصة لتتبع استثمارات مغاربة العالم على مستوى وزارة الاستثمار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وهي

مناسبة نؤكد من خلالها على أن بلادنا اتخذت إجراءات مهمة لجلب الاستثمارات الأجنبية واستثمارات مغاربة العالم.

السيد الوزير المحترم،

كشفت التقارير الرسمية عن تراجع الاستثمارات الأجنبية بنسبة ناهزت 50%، وهو ما يقتضيه بذل مجهود مضاعف من أجل تجاوز بعض العراقيل التي تواجه المستثمرين، والتي نذكر منها:

- تعقيد الإجراءات الإدارية وطول المساطر المعتمدة؛
- ضعف البنية التحتية خاصة ببعض المناطق؛
- تقادم الترسانة القانونية المتعلقة بالاستثمار؛
- وطول مدة النزاعات القضائية والتجارية، وهو ما يزيد من مخاوف المستثمرين؛
- استمرار بعض مظاهر الفساد وضعف الشفافية.

وبناء عليه، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نؤكد على أن تحفيز الاستثمارات الأجنبية واستثمارات مغاربة العالم يحتاج إلى:

1. ضمان إشراك حقيقي لمغاربة العالم في الحياة السياسية والاقتصادية؛
2. إخراج قانون الإضراب بما يضمن معادلة تأمين الحق في الإضراب كحق دستوري وضمان حرية العمل؛
3. إخراج قانون النقابات المهنية مما يضمن تنظيم الحقل النقابي، وبالمناسبة فالاتحاد الوطني للشغل بالمغرب يطالب منذ 2005 بإصدار قانون النقابات على غرار قانون الأحزاب؛
4. مواصلة إصلاح القضاء، لأنه لا تنمية بدون عدالة حقيقية، والمستثمر في حاجة إلى إنصافه في حالة لجوئه للقضاء مع تمكين هذا الجهاز من الوسائل اللازمة لأداء مهامه؛
5. تبسيط الإجراءات ورقمنتها وتسريع تنفيذ ميثاق اللاتمركز الإداري، خاصة فيما يتعلق بوثائق التعمير والرخص ذات الصلة، والوعاء العقاري والوصول إلى الطلبات العمومية؛
6. وفي الأخير، ربط الدعم والتحفيز الضريبي لتشجيع الاستثمارات الأجنبية بمجموعة من الأهداف، كبرنامج التشغيل والاستثمار، مع خلق مناصب الشغل وظروف العمل اللائق واحترام قانون الشغل.
7. وضع نظام تأشيرة خاصة للمستثمرين الأجانب؛
8. ثم تعزيز دور الأبناك قصد المساهمة في تمويل المشاريع.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الآني الرابع موضوعه "دور المراكز الجهوية للاستثمار في النهوض بالاستثمار وضمان نجاعة وفعالية تدخلاته".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد محمد حنين، السيد المستشار المحترم تفضل.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

عن نفس السؤال الذي تكلمتم عنه، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير المحترم للجواب.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم شكرا لكم.

السيد المستشار المحترم،

تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، باشرت الحكومة تنزيل تصور جديد متكامل ومتعدد الأبعاد لتعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار وتمكينها من الإشراف الشامل على عمليات الاستثمار في كل المراحل والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها في مواكبة تأطير حاملي المشاريع حتى إخراجها إلى حيز الوجود.

وفي هذا الصدد، تم الاشتغال على:

أولا: مراجعة الإطار القانوني لهذه المراكز، والتي تكللت بدخول القانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار حيز التنفيذ، والذي جاء بمستجدات مهمة أذكر منها:

- ✓ الرفع من مستوى مسؤولية المراكز الجهوية للاستثمار؛
- ✓ وتعزيز التنسيق بين المراكز ومختلف المتدخلين في منظومة الاستثمار على المستوى الجهوي؛
- ✓ وأيضا تأطير منح الاستثناءات في مجال التعمير؛
- ✓ وتوضيح وتقوية المسطرة المتعلقة بمعالجة الطعون؛
- ✓ بالإضافة لذلك، تحديد آجال معالجة ملفات الاستثمار في مختلف المراحل لتوضيح الرؤية بالنسبة للمستثمر.

والأهم هو التنصيص على اللاتمركز الفعلي لعملية الاستثمار بالنسبة للمشاريع التي تقل على 250 مليون درهم، تماشيا مع روح الجهوية المتقدمة، مع العلم أن هذه الفئة من المشاريع تشكل الجزء الأكبر من المشاريع الاستثمارية

ببلادنا.

ثانيا: إعادة التفكير في توقع المراكز على المستوى الجهوي، حيث قامت الوزارة بإنجاز تشخيص استراتيجي مفصل للمراكز الجهوية للاستثمار، يشمل جوانب تقنية وأخرى تنظيمية بهدف تحديد توقعها الجديد، وجعلها مرجعا للاستثمار على المستوى الجهوي وفاعلا أساسيا في الترويج للمؤهلات المجالية، ومحركا لتنمية الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.

ثالثا: بلورة خارطة طريق عملية تمكن من تنزيل وتفعيل الإصلاحات الجديدة بانسجام مع أهداف الاستثمار، وفي هذا الإطار يوجد تواصل مستمر وتتبع دقيق للمراكز.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب الذي تضمن مجموعة من التدابير التي باشرتها الحكومة والتي تعتزم مباشرتها من أجل النهوض بالاستثمار ببلادنا.

لكن، السيد الوزير، اسمحوا لي أن أؤكد لكم أنه مهما كانت جودة القوانين، لا يمكنها أن تعالج المشاكل المطروحة، بحيث أن مشكل الاستثمار في بلادنا ليس ناتج بالضرورة عن مشاكل ذات الطابع القانوني، بل هو في الأصل يرجع إلى مشاكل تتعلق بالتدبير.

المراكز الجهوية للاستثمار، لا أعمم، ولكن في عدد من الحالات تنهج مقاربة إدارية صرفة للتعامل مع ملفات الاستثمار، بما تنطوي عليه هذه المقاربة، يمكن لي نقول لها لكم السيد الوزير، ما تنطوي عليه من بيروقراطية قاتلة، بكيفية لا تراعي التحديات التي تواجهها بلادنا في جذب الاستثمار.

تتعرفو التحديات اللي تيعرفها مناخ الأعمال والاستثمار وطنيا جهويا، دوليا، منافسة شرسة باش ملي تيجي هذاك المستثمر لبلادنا، أو لا ذاك المواطن المغرب اللي تيدخر وتيبغي يستثمر تيمشي لهاذ المركز ديال الاستثمار تيصيب الأبواب مغلقة ولا يجد حوارا فعالا من أجل مساعدته على إنجاز مشروعه.

لذلك، السيد الوزير، احنا معك في الإطار القانوني والإصلاح ديالو واليوم يمكن لنا نأكدو على أن عندنا إطار قانوني متميز ومتطور في هذا المجال، تيبقى ضرورة الاشتغال السيد الوزير على المواصفات التي يجب توفرها ومراعاتها في المسؤولين على هذه المراكز الجهوية.

قلت بأنه لابد من مراعاة هذه الشروط، منها مراعاة التشبع بروح المقاولة لدى هذا المسؤول الذي يشرف على مركز جهوي للاستثمار، وتفاعله وقدرته على التجاوب السريع مع توجهات الحكومة، لأن بعض المرات تنصيبو مركز جهوي في واد والتوجهات الحكومية في واد آخر، وهذا الدور ديالكم السيد الوزير للقيام بهاذ المجهود.

هدفنا من ذلك تحويل هاذ المراكز إلى محفز، إلى مساعد على الاستثمار وليس منفر ومعرقل لمجهودات الاستثمار.

اليوم، نحن مطمئنون على الإطار القانوني، مطمئنون على تنافسية الاقتصاد الوطني ديالو والقدرة على جذب الاستثمارات، كل ذلك بفضل توجهات الحكومة الواضحة والصريحة للارتقاء بالاستثمار في بلادنا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير للرد على التعقيب فيما تبقى من الوقت.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

احنا واعيين كل الوعي بهاذ المسؤولية هاذي، وبهاذ التحديات هاذي، الإصلاح دائما تيبدا بواحد المستوى والإنسان تيزيد للقدام.

كاين حوائج بزاف اللي تدارو مزيانين، كاين واحد الانتقال نوعي جد مهم في هاذ المنظومة ديال الإصلاح ديال المراكز الجهوية ديال الاستثمار، وماشي وصلنا للهدف ديالنا، احنا مازالين خدامين إن شاء الله، في كل زيارة للمنطقة كنتلاقى مع (CRI[1]) المستثمرين ديال المنطقة، كذلك كان في فاس، كذلك كان في كلميم - واد نون، وفي الأسبوع الجاي غادي تكون في بني ملال، نسمعو المستثمرين أشنو المشاكل ديالهم، وخوذوها مني وعد وعد حر، دين علي أن أي اقتراح، أي تشكيك، أي مشكل عند المستثمر تناخذوه بجدية وكنتواصلو مع المراكز الجهوية وتنوجدوهم باش يكونو في أعلى مستوى إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الخامس موضوعه "جاذبية الاستثمار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

[1] **C**entre **R**égional d'**I**nvestissement.

السادة الوزراء،
إخواني المستشارين،
أخواتي المستشارات،

السؤال ديالنا، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لخلق جاذبية استثمارات وطنية ومجالية نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

في البداية، اسمحوا لي أن أؤكد أن المملكة المغربية وباعتزاز هي وجهة مفضلة لاستثمارات ذات تنافسية عالمية، بفضل الاستقرار الذي تعرفه المملكة والحمد لله، التوفر على بنيات تحتية بمواصفات عالمية والحمد لله، اتفاقيات تبادل حر مع دول عديدة في العالم تمنح ولوج المستثمرين لسوق استهلاكية تفوق 2.5 مليار نسمة والحمد لله.

الطاقات البشرية الهائلة والحمد لله، الريادة في مجال الانتقال الطاقي والحمد لله، بلدنا في أعلى مستويات، وإن شاء الله غادي نحققو واحد الانتقال في الاستثمار اللي غادي يشهد بها التاريخ في المستقبل إن شاء الله، والقدرة على التنفيذ السريع للمشاريع هاذي مسألة خاصة بالمغرب.

المشاريع تتحقق بواحد السرعة في المغرب، الدول العالمية ما يقدروش عليها في بعض المرات، الدول الأوربية ما يقدروش عليها، هاذ المسألة هاذي تيخصنا نعترفو بها ونعتزو بها.

وبالإضافة لكل هذا، تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، الذي يشكل إطارا محفزا للاستثمار ويضع أنظمة للدعم، تمنح تحفيزات تصل إلى 30% من المبلغ الإجمالي للاستثمار.

ومن أهم المؤشرات على جاذبية الاستثمارات، الانتعاش الذي عرفته الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي سجلت 39.6 مليار درهم نهاية شهر نونبر 2024، مسجلة زيادة بنسبة 30% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2023، وإن شاء الله، هذه الأرقام ستعرف ارتفاعا في المستقبل.

والوزارة ستواصل العمل على تحسين مناخ الأعمال لتعزيز جاذبية المغرب للاستثمارات الوطنية والأجنبية، من خلال:

- مواصلة التنسيق مع اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال لتتبع وتنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال، في إطار المجهودات المستمرة لتحسين مرتبة وصورة المغرب على الصعيد الوطني والعالمي فيما يخص مناخ الأعمال؛
- وتسريع الورش المتعلق بتحسين وتبسيط مسارات المستثمر بالتنسيق بين مختلف الفاعلين، من خلال اعتماد مقاربة شمولية، تهم مسار المستثمر من أوله إلى آخره.

وسيتم خلال المرحلة القادمة الاشتغال على:

- ✓إعداد خطة لتنفيذ الإجراءات والمشاريع المتعلقة بتبسيط وتحسين المسارات الاستثمارية المعنية بعد التوافق عليها مع القطاعات المعنية؛
- ✓وكذلك العمل على تفعيل إجراءات التبسيط والتحسين للمسارات ذات الأولوية؛
- ✓كذلك إعداد وسائل التواصل والتوعية بهدف التعريف بهاته الإجراءات وتشجيع الإدارات على الانخراط، كولشي ينخرط في هاذ المشروع هذا في هذا الورش بالنسبة للمسارات الأخرى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار للتعقيب.

تفضلوا السي عبد الرحمان.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب.

في الحقيقة لا يختلف اثنان على أن هناك كاين مجهود كبير جدا، وهاذ المجهود تيبان في واحد ثلاثة ديال الجهات، بمعنى أنه الاستثمارات كلها مشات لواحد ثلاثة ديال الجهات فيها تقريبا اللي اخذات 80% ديال الاستثمارات اللي تتهضرو عليها، السيد الوزير، وهذه هي النقطة اللي ضعفت هاذ المسألة اللي تتهضرو عليها دابا، بأنه كاينة جاذبية.

الجاذبية تتخص واحد المنطقة، هضرتي قبيلة، السيد الوزير، على أن خص المنتخبين خصهم ينخرطو مع الحكومة، متفقين، ولكن نرجعو للميزانية ديال المنتخبين ديال 1503 ديال الجماعات، فيها من 8% حتى إلى 10% من الميزانية ديال الدولة، بمعنى أنه هذاك الميزانية اللي تتهضرو عليها ياله تتخلص موظفي الجماعات، كيفاش غادي يدخلو معكم هاذو في الشراكات، السيد الوزير؟ مع العلم أنه الاستثمار العمومي ديال الدولة كله معروف فين غادي، في هاذ المحور هذا، ودورو شوية (le volant) ورجعو لهاذ المناطق اللي مخصوصة، وتما غادي يبان بأن كاين واحد الإبداع، على أساس أنها تكون عدالة مجالية حقيقية، لأن راه لا يمكن أننا نبقاو نصفقو ونجيو هنايا نشوفو الاستثمارات في جميع المناطق ونبقاو حيث نجيو للمناطق ديالنا تنبقاو نتحججو، الوزارة ما بقاش.. أو لا الحكومة ما بقاش عندها شي حاجة اللي

خصها تحجج بها، خصها تاخذ على عاتقها هاذ المناطق، لأن حتى هي عندها ما يفيد والإمكانية باش أنها تستقطب الاستثمارات.

اللي ما يخليهاش تستقطب استثمارات، السيد الوزير، أعطيك مثال بسيط جدا، دايرين في الدعم خصها توصل واحد 50 مليون ديال الدرهم في الاستثمار عاد ياخذ الدعم من الدولة، بالله عليك واحد غادي يمشي لفكيك ولا غادي يمشي للرشيدية ولا الحسيمة ولا كلميم غادي يوصل في الاستثمارات، (déjà) هو ما عندوش باش يوصل وزدتو هاذ 50 مليون ديال الدرهم، بمعنى أن الاستثمارات موجهة، موجهة، وهذا إشكال كبير جدا وهذا هو الاحساس ديالنا الحقيقي.

أما إيلا ما هضرناش على 50 مليون ديال الدرهم وفهمنا بأن ذوك المناطق اللي هي مخصوصة خصها كذلك توصلو بأن هاذ 50 مليون الدرهم ما يمكنش تكون على هاذ المناطق هاذي، خصنا نزلو لأقل من هاذ 50 مليون درهم، باش يمكن لنا نجاوبو على هاذ المستثمرين اللي بغاو يجيو لهاذ المناطق، راه ما شي أي جهة يمكن لها تدير الجاذبية، ولكن الطريقة باش تتعاملو مع هاذ المناطق مازال ما فيهاش إبداع السيد الوزير.

وأنا تنتمنى وتنترجى، وهذا وكان السيد الوزير احداك السي وزير التجارة والصناعة كان اعطاني وعد أن هاذ المناطق حتى هوما راه عندهم استثمارات ديالهم، كنتمنى يكون اليد في اليد كلنا معا، لأن هذي تهمنا كلنا ما تهمش هذا ولا هذا، ما فيهاش مزايدات، فيها ناس اللي ضروري خصنا نتعاونو، الله يجازيكم بخير، باش هاذ المناطق وهاذ الأبناء ديالنا وهاذ الشباب ديالنا يعرفو بأن حتى الحكومة راه تتجاوب على الانتظارات ديالهم، وبالتالي حتى المساءلة ديالنا تلقاو باش نجاوبوهم راه ما عندناش باش نجاوبهم، كنمشيو لتما تنبقاو تنقولو لهم راه صوتنا ورجعنا والله يكمل بخير.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في إطار الرد في حدود..

تفضل السيد الوزير، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

تنظن بأن قانون مشروع ديال دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، اللي غادي يخرج إن شاء الله في القريب العاجل غادي يحل واحد المشكل كبير ديال هاذ المستثمرين اللي تيستثمرو في المناطق النائية، مغاربة العالم الاستثمارات ديالهم يستثمروها في المناطق ديالهم، بالمدن ديالهم، في الأقاليم ديالهم.

تنظن في هاذ الشهور الجاية الاتجاه غادي يكون مزيان إن شاء الله.

ديرو يد في يد أنا والسيد الوزير، ها احنا دايرين يد في يد إن شاء الله مع...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

شكرا، شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه "استراتيجية الحكومة في تنزيل ميثاق الاستثمار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نسائلكم عن استراتيجية الحكومة لتنزيل ميثاق الاستثمار؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، للإجابة.

شكرا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

الميثاق الجديد للاستثمار يندرج ضمن إصلاحات مهيكلة التي باشرها المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأيده، ويشكل آلية أساسية لتقوية منظومة الاستثمار والتحفيز وتحقيق أهداف الاستثمار متمثلة في تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمار الخاص وإحداث 500 ألف منصب شغل خلال فترة 2022-2026.

وفي إطار تنزيل هذا الميثاق تشتغل الحكومة على:

أولا: تفعيل أنظمة دعم الاستثمار ومواكبة المشاريع الاستثمارية المؤهلة للاستفادة منها، حيث تم تفعيل نظام الدعم الأساسي الذي استفاد منه 162 مشروعا استثماريا، بقيمة اجمالية تقدر بـ 244 مليار درهم، ستمكن من إحداث 86 ألف منصب شغل، وتفعيل نظام دعم خاص موجه لمشاريع الاستثمار

ذات الطابع الاستراتيجي، والتي استفاد منها 9 مشاريع استثمارية بقيمة إجمالية تقدر بـ 65 مليار درهم، ستمكن من إحداث 37 (المقصود: 37.000) منصب شغل إن شاء الله، ما يجسد الدينامية التي خلقها ميثاق الاستثمار الجديد والتي رفعت من حجم الاستثمارات موضوع الاتفاقية مع الحكومة من حيث الحجم وأيضا من حيث القدرة على خلق فرص الشغل.

ثانيا: بلورة وتنزيل خارطة استراتيجية لتحسين مناخ الأعمال، والتي تتضمن 46 مبادرة، تم إطلاق 83% منها، وتهم هذه المبادرات تسهيل عملية الاستثمار وريادة الأعمال ودعم التنافسية الوطنية وتطوير بيئة مواتية لريادة الأعمال والابتكار، بالإضافة لتكريس قيم الأخلاقيات والنزاهة وكذا الوقاية من الفساد.

ثالثا: تفعيل آليات الحكامة المرتبطة بالميثاق الجديد، حيث تم توحيد حكامة الاستثمار وتفعيل اللامركزية بالنسبة لاتفاقيات الاستثمار التي يقل مبلغها عن 250 مليون درهم، من خلال إعدادها والتوقيع عليها على الصعيد الجهوي.

ومن جهة أخرى، عملت الوزارة على تنظيم جولات وتظاهرات ترويجية على المستويين الوطني والدولي لجلب الاستثمارات والترويج للعرض المغربي وتنويع المستثمرين وتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والعام لتنفيذ مشاريع استراتيجية.

بالإضافة إلى مباشرة إحداث المرصد الوطني للاستثمار للتوفر على معطيات دقيقة وموضوعية، تمكن من تتبع تنزيل أهداف الاستثمار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

للتعقيب السيد الأنصاري.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا على الإجابة، على الإيضاحات، إلا أنه ملي كنبغيو نعالجو هاذ الموضوع ديال ميثاق الاستثمار، لابد من الإشارة للهدف المبتغى من الاستثمار واللي كان هو - على كل حال - إنجاز مهم لهاذ الحكومة الحالية، لأنه هاذ الميثاق تعطل لسنوات.

والآن الحكومة الحالية يحسب لها أنه خرجت هاذ ميثاق الاستثمار ومهم جدا في التنمية ديال بلادنا، إلا أنه الهدف المرصود هو هاذ المعادلة اللي كاينة ما بين القطاع العام للاستثمار العمومي والاستثمار الخصوصي، ملي كنعرفو في أفق عندنا الهدف في أفق 2035 أننا نقلبو نسبة الاستثمار الخاص للثلثين والاستثمار العام للثلث، فهذا في الحقيقة واحد الهدف كبير جدا.

ومن خلال النقاش والأسئلة ديال الإخوة المستشارين، اليوم كنلاحظ بلي جهة درعة- تافيلالت هي في الصميم ديال المداخلات كلهم، فبكل صدق السيد الوزير، كنشوف على أنه التنزيل ديال ميثاق الاستثمار بالتحفيزات اللي تعطات في مستويات ديال 250 مليون ديال الدرهم و50 مليون ديال الدرهم، فهذا يستثني أيضا هاذ الجهات المعزولة والجهات الضعيفة على غرار جهة درعة – تافيلالت.

وكما كنعرفو، البيئة ديال الاستثمار لابد أن تكون مشجعة، ومن أهم الشروط ديال التشجيع ديال الاستثمار هو البنية التحتية، ملي كنعرفو جهة درعة- تافيلالت الجهة الوحيدة في المغرب الآن التي ما مربوطاش بالسكة الحديدية ولا بالطريق السيار ولا حتى بالطريق السريع، فلابد ما يمكنشاي خصوصا ملي كنعرفو بلي هاذ المناطق تزخر بكميات هائلة، وكنعرفو بأن وهاذي مرة أخرى باش نوجه للسيد الوزير، ونتمناو أنه يتم العمل في هاذ الإطار ديال التعامل مع وزارة الصناعة والسيد وزير الصناعة والتجارة معنا اللي سن واحد الاستراتيجية جديدة التصنيع التي تبتغي استثمار المواد الأولية اللي عندنا واللي تزخر بها بلادنا.

احنا في إطار الاستراتيجية ديال "صنع بالمغرب" اللي باش نعوضو الواردات وكنعرفو أن صناعات متطورة كصناعة السيارات والطائرات اللي فيها الكثير من الأجزاء التي تصنع من خلال مواد أولية عندنا موجودة، فحان الوقت الآن لسن واحد الاستراتيجية واضحة المعالم بالتعاون ما بين وزارة الاستثمار ديالكم ووزارة الصناعة والتجارة وصناعة ووزارة الرقمنة.

ولابد من الإشارة أيضا لواحد الموضوع مهم جدا ملي تنديرو جرد السيد الوزير ما عرفتش واش.. كنتمناو أنكم درتو الجرد ديال الملفات العالقة في المراكز الجهوية للاستثمار إيلا اخذينا بعين الاعتبار فقط الملفات العالقة والتي لم يبت فيها لحد الآن بقرار في إطار اللجنة الجهوية اللي تتعطي ترخيص لبعض هذا.. راه كاين واحد الكم هائل ديال الأفكار والمشاريع وبنك مشاريع مهم جدا يجب الانكباب عليه باش يمكن لنا نسايرو هاذ المستثمرين الذين يطالبون المراكز الجهوية بالتسريع للأداء ديالهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير لديكم 25 ثانية إيلا كان..

شكرا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

تنظن على أن نظام دعم المقاولات الصغيرة جدا، الصغيرة والمتوسطة اللي ذكرتو قبل، غادي يخلق واحد الاستثناء، ثيقو بيا بأن المستقبل غادي يخلق واحد الدينامية كبيرة في الاستثمار، استثمارات مغاربة العالم، الشركات الكبرى غادي تجي وغادي نوجهوها لجميع المناطق.

احنا العمل ديال هو تنوجهو الشركات اللي تتجي تستثمر في المغرب في المناطق البعيدة لأن عندنا واحد المسؤولية وواعيين بها، مسؤولية وطنية واعيين بها، تنواكبوهم، كاين مشاريع اللي جاو ناس باغيين يستثمرو في المنطقة ديال الرباط، مشاو ديناهم لخريبكة، ديناهم لفاس، ديناهم لمناطق بعيدة على فاس بشي شوية، يعني احنا تنديرو واحد المجهود، مشينا لكليم فهاذ المشاريع ديال الهيدروجين الأخضر، في مناطق عديدة من المغرب اللي غيكون فيها المشاريع ديال مستوى عالمي.

تنظن بأن الوعي ديالنا بهاد المسؤولية هاذي كبير ونتمناو المستقبل إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته القيمة.

وننتقل للسؤالين الموجهين لقطاع التجارة والصناعة حول "التجارة الإلكترونية"، واللذين تجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، وموضوعه "السياسات المتبعة لتنظيم التجارة الإلكترونية".

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الاله حيضر:

شكرا السيد الرئيس.

في ظل النمو المتسارع للتجارة الإلكترونية، نسائلكم السيد الوزير المحترم عن السياسات المتبعة من طرف وزارتكم لتنظيم هذا القطاع وضمان حقوق المستهلكين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير، كيفاش كتتعامل الحكومة مع موضوع التجارة الإلكترونية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد وزير الصناعة والتجارة للإجابة على السؤالين.

تفضلوا السيد الوزير المحترم.

السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا على هاذ الأسئلة اللي هي أسئلة هامة.

كما كتعرفو التجارة الإلكترونية كتعرف نمو كبير فهاذ السنوات الأخيرة، رقم المعاملات باش نعطيكم الأرقام ديال سنة 2023، (2024 مازال ما خرجش) كان 22 مليار درهم، الزيادة السنوية في الخمس السنوات الماضية ديال رقم المعاملات هي 30% سنويا، يعني تجارة اللي كنعرف تطور كبير، وكلنا فالمحيط ديالنا كنشوفو هاذ الظاهرة كيفاش كتنتشر.

بالنسبة للتأطير كاين:

أولا، تأطير قانوني، ترسانة قانونية قديمة وجديدة اللي كتواكب هاذ التجارة هاذي:

- ✓ كاين القانون الأول هو القانون ديال حماية المستهلك اللي عرف تطورات وكاين اقتراح مشروع قانون اللي هو تم إعداده وتم رسله للأمانة العامة للحكومة؛
- ✓ كاين أيضا القانون المتعلق بسلامة السلع والمنتجات والخدمات؛
- ✓ كاين القانون المتعلق بالأداء الإلكتروني؛
- ✓ كاين القانون المتعلق بحماية البيانات الشخصية؛
- ✓ كاين القانون المتعلق بالأمن الإلكتروني؛
- ✓ كاين القانون المتعلق بخدمات الثقة والمعاملات الإلكترونية؛
- ✓ يعني كاين ترسانة قانونية قوية اللي كتأطر هاذ الإطار؛
- ✓ اليوم عندنا عدد ديال التحديات اللي باقيين.

التحدي الأول، هو أننا حق اللجوء إلى القضاء في حالة أو اللجوء إلى هاذيك موالين المنصات في حالة كان شي عطب فالمنتوج، هاذ صاحب المنصات ما كاينش التعريف ديالو، ما كاينش الإلزامية ديال التعريف ديالو، غيجي في إطار تحيين وتجويد القانون إن شاء الله.

كاين مشكل ديال التوزيع، كتعرفو ذاك الكيلو ديال الملحة إلى آخره، في إطار الاحتكار ديال البريد اللي هو منفع، حيث كيمكن لنا باش نعطيو خدمات بريدية في جل أنحاء المملكة، ولكن فنفس الوقت كاين ممارسات اللي هي خصنا نتجاوزوها ونلقاو حلول باش تكون مرونة أكثر فالتجارة الإلكترونية، فالتوزيع الإلكتروني، وتكون أيضا مداخيل بالنسبة للبريد، لهاذ الخدمة العمومية.

كاين أيضا، خدمة المستهلك والحركة الاستهلاكية اللي هي كندعموها باش تواكب المستهلك فهاذ الإطار، وكاين عدد ديال المراقبات اللي كتدار، وأيضا كاين الحماية ديال التجار الآخرين في إطار العدالة بالنسبة للتوزيع والعمل في التجارة، وهذاك الشي علاش فرضنا الجمارك على هاذ المنصات بالنسبة للواردات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

للتعقيب، السي عبد الإله حيضر، السيد المستشار المحترم.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

شكرا السيد الرئيس.

لا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، أن تنظيم التجارة الإلكترونية أصبح يشكل محورا أساسيا فالتحول الرقمي للاقتصاد الوطني، حيث أظهرت الإحصائيات الأخيرة نموا متسارعا في حجم التجارة الإلكترونية ببلادنا، إذ تجاوزت المعاملات الإلكترونية عتبة 20 مليار درهم سنويا، مما يؤكد أهمية هذا القطاع الواعد في تنمية الاقتصاد الوطني.

السيد الوزير،

صحيح، أنكم وضعتم خطوات مهمة في تنظيم وتكريس التجارة الإلكترونية، غير أن التطور المتسارع للتكنولوجيا وتحدياتها يستدعي تحديثا شاملا للمنظومة القانونية، فالحاجة اليوم، تتطلب تطوير قوانين تواكب المستجدات في مجال الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية وتنظيم المنصات الرقمية.

كما أن تطوير البنية التحتية الرقمية يشكل تحديا أساسيا يتطلب استثمارات كبيرة في شبكات الأنترنيت عالية السرعة، ومراكز البيانات المتطورة وأنظمة الدفع الإلكتروني، إضافة إلى أن تعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية يتطلب تطوير منظومة متكاملة للأمن السيبراني وحماية المستهلك.

وفي هذا السياق، نرى ضرورة التفكير في إنشاء هيئة وطنية مختصة بمراقبة وتنظيم التجارة الإلكترونية، خصوصا أنه نرى اليوم تنامي ظاهرة بيع بعض المنتجات الطبية وشبه الطبية ومستحضرات التجميل عبر المواقع الإلكترونية، دون رقابة كافية، حيث أن هذا الوضع يستدعي تعزيز آلية المراقبة عبر منح تراخيص خاصة للمواقع التي تبيع هذه المنتجات وتطوير نظام تتبع إلكتروني يضمن سلامة المنتجات من المصدر إلى المستهلك، وكذا تحديد العقوبات على المخالفين وتسهيل آلية تقديم الشكاوي للمستهلكين.

ومن جهة أخرى، يشكل دعم الشباب في هذا المجال فرصة حقيقية لخلق فرص عمل جديدة، لذا من الضروري إطلاق برامج تدريبية متخصصة وتوفير التمويل للمشاريع الناشئة وإنشاء حاضنات أعمال خاصة، فضلا عن تقديم حوافز ضريبية للشركات الناشئة في المجال الرقمي.

ختاما، نؤكد أن تطوير التجارة الإلكترونية يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية من قطاع عام وخاص، ونحن على ثقة بأن مجهوداتكم ستساهم في تطوير هذا القطاع الحيوي بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني والمواطن المغربي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي صبحي للتعقيب.

شكرا.

المستشار السيد محمد صبحي:

كنشكركم السيد الوزير على المعطيات اللي اعطيتونا.

فالحقيقة، قطاع التجارة الإلكترونية بالمغرب عرف واحد التزايد كبير فهاذ السنوات الأخيرة، وخصوصا فالفترة ديال كورونا، واحنا فالفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية كنثمنو عمل الحكومة على تطوير مجال التجارة الإلكترونية، ولكن السيد الوزير احنا باش نحافظو على الثقة ديال المستهلك خص نخلقو واحد الإطار قانوني اللي كيحارب العشوائية، لأنه المشكل اللي كاين هو أنه خصنا الثقة ديال المستهلك وهاذ المستهلك إيلا لقى راسو تغش فين غادي يمشي؟

آشمن إطار اللي غادي يحميه من الناحية القانونية؟ وخصوصا كنشوفو احنا بأنه 90% ديال الأداء عند التسليم، علاش؟ لأن واخا كيخافو من الغش ورغم ذلك كيتغشو، لأن الحاجة اللي كتكون للإشهار ماشي هي واخا تتجي في (l'emballage) راه هي هاذيك اللي في الإشهار ولكن الداخل ديالها ماشي هو ذاك الشي اللي كيطلب، هاذ الشي السيد الوزير خص تكون باش نحميو هاذ المستهلكين خصنا نحاربو هاذ الناس هاذو.

وثانيا، السيد الوزير، كما قال السيد المستشار المحترم، كاين بعض المنتوجات ديال الأدوية اللي خصها تكون محظورة وأشمن طريقة باش كتباع، عن طريق ديال التجارة الإلكترونية، ماشي معقولة، ما عرفنا منين جاية هاذ الأدوية هاذي، وكتشكل خطر على المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للرد على التعقيبين في حدود ما تبقى من الوقت.

شكرا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

أولا: وقبل كل شيء، متفق معكم 100%، الترسانة القانونية راه تتجدد وفي إطار التجديد وغتجي للمناقشة هنايا وإيلا كان التجويد ديالها راه غنجودوها جميعا، حيث الاهتمام ديالكم لحماية المستهلك وحماية المواطن اهتمام مشترك ديالنا كاملين، وغنشتغلو كاملين باش نزلوه على أرض الواقع، هذا الأول.

ثانيا: بالنسبة للمنتوجات اللي هي كتشكل خطر على المواطن كانت منتوجات صحية أو شبه صحية أو أدوية أو شبه أدوية أو تجميلية أو أخرى، راه نفس المراقبة اللي كاينة على المنتوجات الأخرى في التجارة كاينة، وهي أسهل بالنسبة لنا احنا، يعني يمكن كتبان لكم راه كتباع ولكن باش توصل حاجة أخرى، حيث الواحد يمكن له يلوح على الشبكة اللي بغا ولكن باش توصل للمستهلك كاين حاجة أخرى، حيث كتمر على عدد ديال المراقبة واحنا عارفينها بأنها تدارت وبأنها إيلا كان فيها شي خطر ولا ما كانش فيها الترخيص بالنسبة لهاذ المنتوجات راه ما غا توصلش.

معلوم كاين بعض الممارسات، بعض الشبكات بحال اللي كتشوفو بالنسبة للتهريب إلى آخره، اللي كنحاربوه كما كنحاربو التهريب في أي حالة من الحالات.

بالنسبة للحاضنات والرقمنة ديال القطاع، أولا وقبل كل شيء اليوم كاينة تدريب ديال عدد ديال التجار بالنسبة للولوج إلى التجارة الإلكترونية، العام اللي فات واخا ذاك الشي باقي محتشم 4500 تاجر استافد من هاذ التدريب.

بالنسبة للحاضنات، العام اللي فات 118 شركة ناشئة في مجال التجارة عندنا (Moroccan Retail Tech Builder: MRTB) اللي حاضنة اللي كاينة في بنجرير اللي كتواكب المشاريع ديال التجارة الإلكترونية، وواكبت 118 مشروع إلى حد الآن ديال هاذ المقاولات الناشئة والمبدعة في التجارة الإلكترونية اللي هي كيستافد منها اليوم أكثر من 65.000 تاجر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤالان الموواليان حول "المقاولة الوطنية" تجمعهما وحد الموضوع أيضا، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال الأصالة والمعاصرة، وموضوعه "دعم المقاولة الوطنية ودعم تنافسيتها".

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

عن دعم المقاولة ودعم تنافسيتها نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة لوضع السؤال الثاني موضوعه "تحديث النسيج الإنتاجي الوطني بالمغرب".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا السي مولاي عبد الرحمان ابليلا.

شكرا.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن تحديث النسيج الوطني الإنتاجي بالمغرب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للإجابة.

شكرا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا على هاذ السؤالين اللي هما في الحقيقة سياسة اقتصادية ديال البلاد، السؤال أشنا هو دعم المقاولات وتحيين وتشجيع القطاع الانتاجي ديال البلاد هي سياسة تراكمية ديال البلاد منذ أكثر من 25 سنة، اللي بدات البنية التحتية، راه هضرنا عليها قبيلة، بالانفتاح على أسواق جديدة في إطار اتفاقيات التبادل الحر، بالمناطق الصناعية، بالعرض التكويني اللي هو تينبثق للمشاريع، بدعم الاستثمارات والمستثمرين، بالمواكبة ديالهم... إلخ.

اليوم، عندنا تحديات، والتحديات اللي عندنا ثلاثة:

- التحدي الأول: هو الاستفادة من القدرات ديالنا، كانت طبيعية أو كانت بشرية، أشنا هوما هاذ القدرات؟ عندنا القدرات ديال الاستدامة، هاذ القدرات ديال الاستدامة غتفتح لنا أسواقا جديدة، الاستفادة من الطاقات المتجددة، غتفتح لنا أسواقا جديدة وتتعطينا تنافسية أكبر، يعني القطاع الإنتاجي خصو بشموله يستافد من هاذ الطاقات المتجددة، اللي هي تتجي بتكلفة أقل وتتفتح ليه أسواق جديدة.
- التحدي الثاني: هو الانتقال من بلد بما يسمى بـ (low cost) إلى بلد (best cost)، احنا قربنا نوصلو ليه، ولا إلى بلد اللي تيعطي الحلول،

اللي تيبدع وتيعطي الحلول، يعني تشجيع الإبداع وتشجيع البحث العلمي والتطور ديال المنتوجات وخدمات مبدعة، جديدة، حلول جديدة.

- التحدي الثالث: هو أننا خصنا نقلبو على توزيع عادل ديال خلق القيمة المضافة وخلق فرص الشغل، يعني في عوض ما تكون عندنا مقاربة اللي هي مقاربة مبنية على السوق، على الإمكانية ديال البيع، خصنا نرجعو للمقاربة على الإمكانية ديال تثمين ما لدينا، أشنا هو ما هو لدينا؟ هضرنا قبيلة على المعادن، هضرنا قبيلة على قدرات الإنتاج، الطاقات المتجددة، هضرنا على قدرات إنتاج منتوجات محلية دقيقة اللي عندها قيمة مضافة، ونعرفو نعطيوها هاذ القيمة المضافة ونقويوها ونسوقوها.
- التحدي الرابع: اللي عندنا اليوم، اللي هو تحدي اللي يمكن غندخلو فيه، هو التحدي ديال الاحتفاظ على بعض مناصب الشغل ملي تتكون الشركات مهددة أو لا الأسواق في مرحلة اللي هي مرحلة صعبة.

تنشوفو اليوم بعض المرات في النسيج في مراحل، تنشوفوه في الصناعات الغذائية في مراحل أخرى، لأسباب متعددة كانت أسباب مناخية أو أسباب القدرة الشرائية ديال الأسواق اللي تنصيفطو لها المنتوجات ديالنا أو الزبناء ديالنا اللي عندهم مشاكل في بعض الأحيان، وخصنا نلقاو الحلول باش يكون عندنا الإمكانية باش نخليو هاذ الشركات وهاذ المقاولات اللي بناو هاذ الكفاءات، اللي بناو هاذ الأسواق يكون عندهم مهلة أو فترة اللي تندعموهم فيها باش يمكن لهم يحتفظو على هاذ مناصب الشغل ويحتفظو على القدرات ديالهم الإنتاجية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

فريق الأصالة والمعاصرة السي أكناو للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الوزير المحترم على التوضيحات اللي تفضلتم بها، والتي تعكس الوعي العميق للحكومة بأهمية دعم المقاولة المغربية، لاسيما المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، باعتبارها رافعة أساسية لخلق الثروة وتوفير فرص الشغل، الذي يعتبر من بين أهم أولويات الحكومة في الوقت الحالي.

السيد الوزير المحترم،

لا شك أن المقاولات تعيش أزمة بسبب الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن الظروف المناخية والأزمات الاقتصادية الدولية، لذلك يتعين تحسين مناخ الاستثمار والأعمال لمساعدة المقاولات على إعداد وتنفيذ مشاريعها الاستثمارية في محيط آمن ومحفز.

ونعتقد أن الأمر أصبح اليوم واقعا بعد أن أصبحت بلادنا تتوفر على ترسانة قانونية في مجال الاستثمار مهمة ومتكاملة، متمثلة في ميثاق الاستثمار والقانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية للاستثمار.

نثمن كذلك بهذه المناسبة، إصدار النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيق قانون الاستثمار، وخاصة ما يتعلق بالدعم الأساسي ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمارات ذات الطابع الاستراتيجي.

كما نؤكد على ضرورة تفعيل نظام الدعم الخاص الموجه للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي تستثمر أقل من 50 مليون درهم، وكذا الانكباب على دعم المقاولات التي تواجه صعوبات لإنقاذها من شبح الإفلاس.

كذلك، السيد الوزير، نطالب في هذا الصدد، بإشراك القطاع البنكي في دعم هذا النوع من المقاولات وتبسيط مساطير الاستفادة من القروض.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فريق التجمع الوطني للأحرار، السي ابليلا للتعقيب.

شكرا.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

هو حقيقة احنا ملي كنهضرو على النسيج الإنتاجي السيد الوزير، كنهضرو عليه فجميع القطاعات، القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، القطاع التجاري، قطاع الصناعة التقليدية... إلخ، ولكن إيلا بغينا نبقاو غير فالقطاع الصناعي والقطاع التجاري احنا دابا فالنقاش ديالنا، وخاصة ملي كيتطرح، خاصة فهاذ السنوات الأخيرة وبهاذ الإكراهات اللي كاينة المناخية، ملي كيتطرح المشروع ديال قانون المالية تنقولو أودي خصنا نراهنو على الصناعة وعلى التجارة كبديل للقطاع الفلاحي، فالمسألة ديال تحفيز التنمية، ولكن احنا ملي كنهضرو على القطاع الصناعي بالنا كيمشي مباشرة للصناعات الأساسية ديال السيارات وديال الطائرات وديال النسيج، ولكن كنساو شي شوية القطاعات الأخرى للصناعات الأخرى الموجودة.

اليوم، المقاولة فالمغرب باش نحفزو الإنتاج خص جوج ديال العناصر أساسية:

- العنصر الأول: هو تدبير الزمن عند المقاولة؛
- العنصر الثاني: هو تخفيض التكلفة.

فيما يتعلق بالعنصر الأول ديال تدبير الزمن، احنا كنلاحظو بأنه احنا يمكن رغم الإجراءات اللي درنا ورغم التحفيزات، رغم، رغم، تدبير الزمن بالنسبة للمقاولة هو مكلف جدا، اليوم غير إلى بغيتي تحدث واحد المقاولة

خصك أسابيع وخصك شهور... إلخ (alors que)، في دول أخرى يمكن الأمر لا يتطلب أكثر من ساعة واحدة.

المقاولة كتحتاج للمواكبة ديالها أثناء الحياة ديالها، المقاولة اليوم وهي خدامة عندها إكراهات مع الإدارات العمومية، مع الإدارة الضريبية ومع الجمارك ومع (la CNSS[2]) ومع واحد المجموعة ديال الإكراهات، الشي اللي كيبين بأنه عوض أنه المقاولة ما تركز على الإنتاج كتبدا تركز على هاذ المشاكل التافهة.

ولهذا، احنا كنعرفو الرهان ديال المقاولة المغربية اللي تعزيز "صنع بالمغرب" والرفع من التنافسية ديالها خاصة في مواجهة المقاولات الأجنبية اللي كتعيش فالمغرب، إيلا غير بغينا ناخذو القطاع ديال التجارة كنعرفو بأنه اليوم الحوانت الصغار (les petits supermarchés)، وذاك الشي كيعانيو من واحد التنافسية ديال قطاعات أجنبية اللي حقيقة الانفتاح ديال المغرب تيفرض التواجد ديالها، ولكن خصنا نحميو المقاولة المغربية، خصنا نساعدوها ونواكبوها فيما يتعلق بالتمويل، خص القطاع البنكي يقوم بالواجب ديالو وخص القطاعات الاجتماعية الأخرى والقطاعات الأخرى الحكومية فيما يتعلق بالتكوين وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى، لأنه الرهان بحال اللي قلنا هو القيمة المضافة خصها تكون كبيرة عند المقاولة المغربية وتكون قادرة على التنافسية وتكون قادرة على التشغيل والمزيد من التشغيل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للرد على التعقيبين في حدود ما تبقى من الوقت.

شكرا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ التعقيبين اللي هما مهمين ومهمين جدا.

أولا، ماكاين غي المقاولة اللي غا تخلق لنا فرص الشغل اللي احنا محتاجين فيها، هاذ الشي احنا متفقين عليه جميع، وهاذ المقاولة خاصها مواكبة ومواكبة أدق، المواكبة في إطار الثقة المتبادلة، أشنو وقع؟ باش نكونو مسؤولين كاملين.

كاين نوع من فقدان الثقة، بين المقاولة والإدارة في بعض الأحيان، وأيضا البنوك في بعض الأحيان، راه كنا كنهضرو على (trois bilans, quatre bilans)، وكان نوع من فقدان الثقة، واحنا اليوم كنشتغلو جميعا باش نقويو هاذ عنصر الثقة، باش نقويو وباش نبينو أولا للمقاولة أن ملي كتكون مقاولة مسؤولة مواطنة راه كتلقى في المقابل المواكبة، وهاذ الشي شفناه خلال أزمة الكوفيد، شفناه بأن ملي كتكون التصريحات راه كتكون المقابل، ملي كتكون الشفافية كيكون المقابل، واحنا غاديين في هاذ الإطار، (la classification et la catégorisation)، باش المقاولات اللي كتساهم حيث محتاجة الدولة أيضا إلى المقاولة باش تجلب ما تحتاجه في إطار المشاريع ديالها باش تمكن من دعم المقاولة ودعم المواطن ودعم النمو ديال البلاد، وهاذ الشي اللي خصنا نبنيوه جميعا، خصنا نبنيو هاذ عنصر الثقة.

بالنسبة لإحداث المقاولات، لا يخفى عليكم أن صادقنا على مرسوم الإحداث الإلكتروني للمقاولات، واليوم المقاولة المغربية بكل ما تحتاجه من أوراق، (y compris) العدالة كتخلق في أقل من 72 ساعة، وفي المعدل تقريبا 24 ساعة باش تخلق مقاولة اليوم في المغرب عن طريقة إلكترونية والحمد لله.

وبالنسبة للإكراهات اللي كنشوفوها، عدد ديال الإكراهات بعض المرات كاين الظلم راه بحال اللي تتعرف استقبلت أرباب المقاهي اللي كانت عندهم عدد ديال الوضعيات بالنسبة للوضعية الاجتماعية والانخراط الاجتماعي اللي كاين فيهم نوع من الظلم احنا كنشتغلو معهم باش نرفعو عليهم هاذ اللبس ونواكبوهم، يعني احنا في إطار اليوم بناء ثقة جديدة بين المقاولة والإدارة، وإن شاء الله أيضا غينخرطو فيها البنوك، وبهاذ الثقة إن شاء الله غنقدرو نوصلو للمبتغى جميعا اليد في اليد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الأسئلة الموالية حول "المناطق الصناعية" تجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

البداية، فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب وموضوعه "تحسين الولوج للوعاء العقاري المعبأ للاستثمار الصناعي".

السي يوسف العلوي تفضل.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول إجراءات وزارتكم لتحسين الولوج للوعاء العقاري المخصص للاستثمار الصناعي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني موضوعه "صعوبة الولوج إلى الوعاء العقاري في المناطق

[2] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

الصناعية".

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للسؤال.

شكرا.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

السيد الرئيس،

عن صعوبة الولوج إلى الوعاء العقاري بالمناطق الصناعية، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثالث موضوعه "خلق وتدبير المناطق الصناعية".

مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، السؤال.

شكرا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

لقد أشار السيد رئيس الحكومة في عرضه خلال جلسة الأسئلة الشفوية الشهرية، حول السياسة العامة التي خصصت لموضوع "السياسة الوطنية للتصنيع" أنه تمت خلال هذه الولاية معالجة 2012 مشروعا صناعيا في مختلف القطاعات الصناعية من طرف اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، باستثمار يفوق 800 مليار درهم، والتي ستمكن من خلق فرص شغل مباشرة تفوق 275 ألف منصب، بالإضافة إلى توقيع 30 اتفاقية متعلقة بالبنية التحتية الصناعية بقيمة استثمارية تتجاوز قيمتها 7.5 مليار درهم.

كلها أرقام ومؤشرات إيجابية، تؤكد على الأهمية التي توليها الحكومة لتطوير الصناعة المغربية وتعزيز مكانتها الوطنية والدولية.

لكن، السيد الوزير، وعلاقة بموضوع المناطق الصناعية، وجب خلق مناطق صناعية جديدة بالمدن الصاعدة، حتى نمكن هذا القطاع الحيوي من أن يكون محركا من محركات الاقتصاد الوطني وبديلا للفلاحة التي تدهورت أوضاعها بسبب التغيرات المناخية وشح الأمطار خلال السنوات الأخيرة.

وهنا، نثير معكم ضرورة التسريع بإنجاز المناطق الصناعية صنف 2 و3، والتي يعتبر دورها أساسي في الدعم والزيادة في سرعة الإنتاج بالنسبة للمناطق الصناعية الكبرى والحرة، إقليم القنيطرة نموذجا.

وعليه، نسائلكم السيد الوزير، اليوم، عن سياسة الحكومة لخلق وتدبير المناطق الصناعية ببلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الرابع موضوعه" إحداث مناطق صناعية بتقنيات الجيل الجديد بأقاليم المملكة المغربية".

فريق التجمع الوطني للأحرار للسؤال، السي كمال بن خالد.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل إحداث مناطق صناعية بتقنيات الجيل الجديد؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير المحترم،

تفضلوا للمنصة إيلا بغيتو للإجابة على الأسئلة.

شكرا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارون على هاذ الأسئلة اللي هي أسئلة مهمة ومهمة جدا، بحيث أن ما كاينش شي جلسة أسئلة اللي ما فيهاش أسئلة على المناطق الصناعية، ولكن بغيت نوضح لكم واحد الحاجة.

ملي بدات هاذ الحكومة، الوعاء العقاري ديال المناطق الصناعية كان تقريبا 10 آلاف هكتار تقريبا أقل شوية.

اليوم، الوعاء العقاري ديال المناطق الصناعية 13.600 هكتار اليوم، يعني تنجزت خلال هاذ 3 السنوات، تهيأت 3700 هكتار إضافية، يعني أكثر من 37%، 40% ديال الوعاء اللي كان تخلق فـ 24 سنة؛

ثانيا، عندنا مناطق صناعية اللي كنهيؤوها الآن، اللي هوما مشاريع، اللي هي في طور الإنجاز 2475 هكتار إضافية، اللي هي في طور الإنجاز، 3700 تخلقات، 2475 في طور الإنجاز، واللي هي مبرمجة، إضافة إلى ذلك 3700 تدارت، 2500 تقريبا راها كتدار، وإضافة إلى ذلك، 3886 هكتار اللي مبرمجة، يعني 4000 إضافية اللي هي مبرمجة، يعني هاذ الشي كله ما غيتكملش في 2026، ولكن ملي كنشوفو اللي تنجزات، اللي هي كنهيئ واللي هي مبرمجة، يعني هاذ الشي غيتضاعف العقار الصناعي والعقار ديال المناطق الصناعية غيتضاعف جوج مرات، فـ 5 أو 6 سنوات، وهذا فحد ذاته إنجاز، وكيبين بأن كاينة رغبة وكاينة إقبال على هاذ القطاع، وهذا يشرف.

ثانيا، بالنسبة للتوزيع باش يكون توزيع مجالي، واخا ما كانش فالبرنامج الحكومي، جيت اخذيت أمامكم التزام باش تكون منطقة صناعية في كل إقليم.

اليوم، في كل الأقاليم اللي كان ناقصهم مبرمجة إلا واحد بقا ليا واحد، حيت كانو بغاو يديروه مندمج بين إفران والحاجب، الحاجب لقينا الوعاء العقاري وغنديروه فيها إن شاء الله غنبداو الأشغال، إفران مازال كنقلبو على الوعاء العقاري باش تكون منطقة على الأقل، هذا لا يعني ما غنديروش مناطق فالأقاليم الأخرى، ولكن على الأقل كل إقليم يكون عندو على الأقل واحدة باش يستقبل الاستثمارات؛ هذا ثاني بالنسبة للتوزيع العادل.

ثالثا: كاين مناطق صناعية اللي قدامت، كان خصنا إعادة الهيكلة، درنا إعادة الهيكلة ديال تقريبا 500 هكتار فهاذ الثالث سنين ومزال كنشتغلو على برنامج باش نوصلو لإعادة الهيكلة ديال 1500 هكتار إن شاء الله فالإجمالي خلالي هاذ الولاية.

بالنسبة لصعوبات الولوج إلى العقار الصناعي، اليوم عندنا بحال اللي قلتو 2000 مشروع اللي كنشتغلو عليها تقريبا، من هاذ 2000 مشروع، 86% منها عندها العقار فين غتدير الاستثمار ديالها، 14% ما زال ما ختارو فين غيديرو الاستثمار، كيديرو مفاوضات مع الجهات ومع المراكز الجهوية للاستثمار باش يشوفو أشنو هما أحسن الامتيازات، حيت كتعرفو في بعض الأحيان الجهة حتى هي كتساهم إضافة للمساهمة ديال ميثاق الاستثمار باش تجلب الاستثمارات فهاذ الجهة، يعني كاين مفاوضات اللي هي..

وكاين بعض الاستثمارات اللي كيجي ليك المستثمر كيقول ليك بغيت نديرها على الأرض ديالي، هاذي كتخلق لينا صعوبة، باش نكونو صرحاء، كتخلق لينا صعوبة علاش؟

حيت ملي كتدير استثمار صناعي خصك يكون عندك الولوج للكهرباء، خصك تكون عندك الولوجية بالنسبة للوجيستيك، خصك تكون عندك معالجة المياه ..إلخ، كتخلق لينا صعوبة حيت خصها أيضا ترخيص، وفي غالب الأحيان كتكون هاذ الطرف في مناطق فلاحية وكتعرفو الصعوبة اللي عندنا بالنسبة للتراخيص اللي ما بقاش اليوم من غير المشاريع المهيكلة والمنتجة.

إذن صعيب علينا بعض المرات المستثمر كيقول ليك أنا ما لقيتش وبغيت نديرها فوق الأرض ديالي، كنقول لو راه عندنا مناطق صناعية راه هي موجودة.

كاين بعض الناس اللي كيقول ليك الأثمنة غالية ديال هاذ المناطق الصناعية اللهم هذا منكر، كتجي تبيع ليا أرض بـ 1200 درهم ولا 1500 درهم كنقولو (oui)، كاين فبعض المناطق الأرض اللي هي غالية وكاين مناطق صناعية اللي هي رخيصة، وهاذ الشي كنخدمو بها أيضا العدالة المجالية، حيت كاين مناطق اللي هي بغينا نشجعوها، الدولة كتدعم باش نخفضو من الثمن باش يكون وعاء عقاري وكتلقا الأرض بـ 250 و270 و300 درهم وكاين مناطق ما بغيناش ندعموها، لأن ما محتاجاش للدعم وكتكون التكلفة هي أكبر.

وكاين مناطق اللي هي قديمة، وهذا هو الإشكال اللي حاولنا نعالجوه جميعا واحنا في إطار المعالجة ديالو، اللي هي المناطق الصناعية القديمة اللي كانت فيها المضاربة.

علاش كانت فيها المضاربة؟ حيت كنتي كتجي كتجيب مشروع صناعي كيعطيوك الأرض وكيفوتو ليك الأرض ملي تكيكون عندك ما يسمب (permis d'habiter) هاذ الشي اللي كان قبل فالقانون.

جينا بقانون جديد اللي صادقتو عليه أيضا هنايا اللي هو أش كيقول؟ كيقول ما غنفوتو ليك الأرض حتى تدير ذاك المشروع اللي كان دخلتيه فـ (CRI) ماشي (permis d'habiter) ماشي تبني ليا (dépôt) وتصبغو وتقول ليا اعطيني الأرض صافي راه ساليت درت الاستثمار ديالي، لا، تدير الاستثمار ديالك كامل، وإيلا ما درتيهش، استرجاع الأرض، ما كيدارش عن طريقة المحكمة، كيدار إداريا بعدد ديال المراحل الإدارية، كتخرج لجنة، كتسيفط لك إنذار إلى آخره، وكتمشي مباشرة باش تسترجع الأرض وتعاود تفوتو لشي واحد، حيث ذاك الاسترجاع كان كيطلب عدد ديال السنوات 6 سنين ولا 7 سنين، قبل ما نعاود نعطيو الأرض لشي واحد اللي يمكن له خلق بيها فرص الشغل.

إذن هاذو هوما المراحل اللي كنشتغلو عليها.

بالنسبة لخلق هاذ المناطق، باش تعرفو أشنو هوما، كيفاش كيتدار، كيفاش كيتخلقو هاذ المناطق، عدد ديال المبادرات فغالب الأحيان كتجي من الأقاليم وكتجي من الجماعات، كتكون شي جماعة، كيكونو شي أقاليم، كيجي كيقول لك راه عندي وعاء عقاري، عندي طلب، أما عندي حرفيا بغيت نحولهوم، أما عندي وعاء عقاري بغيت كنظن بأنه يمكن له يكون صالح باش نجلب به المستثمرين ونقوي القدرات ديالي، أجي ساعدني... إلى آخره.

كاينة مراحل، دراسات اللي كنشتغلو عليها باش نشوفو واش هاذ المنطقة الصناعية يمكن لها تدار، واش ما كاينش منطقة على 2 كيلومتر ما نعودش ندبروها فمرحلة أخرى... إلى آخره.

ومن بعد كنشتغلو معاهم باش نوجدو هاذ المنطقة صناعية، مراحل، وأهم شيء، أهم شيء، باش نسوقوها للمستثمرين نقدرو نجلبوهم، حيث فنهاية المطاف احنا ما محتاجينش لمناطق صناعية اللي هي ما فيها مستثمر وما فيها تشغيل.

بالنسبة للتكنولوجيات الحديثة، إيلا فهمتهم، ولكن يمكن السيد المستشار، غيوضحها من بعد، عندنا 3 ديال الحوايج اللي هوما مهمين بالنسبة لينا احنا فهاذ المناطق الصناعية، وهاذ الشي جا أيضا فالقانون.

أولا وقبل كل شيء، الاستدامة، هاذ المناطق الصناعية تكون عندها الولوجية الجديدة بالأخص وحتى القديمة خصها حتى هي تحين، تكون عندها الولوجية للطاقة النظيفة، تكون عندها معالجة المياه، تكون عندها أيضا الخدمات الأساسية كالخدمات الإدارية، ولكن أيضا الخدمات اللي يمكن لنا نستقطبو بها العاملات، بحال دابا الحاضنات ديال الأطفال... إلى آخره.

كاين عدد ديال الشروط اللي كنشتغلو عليها، تكون عندها أيضا الولوج إلى كل ما هو تكنولوجيات إبداعية ولا التكنولوجيات الحديثة أو الرقمية، تكون عندها أيضا القدرات باش يكون عندها خدمات إبداعية وخدمات الجودة وخدمات المراقبة، باش تكون منظومة البنية التحتية، ماشي غير بنية تحتية ديال الحجر وديال الأرض، تكون أيضا بنية تحتية ديال الجودة اللي كتواكب هاذ المناطق الصناعية، وهاذ الاستثمارات الصناعية.

هاذو هوما الملخص كيفاش كنشتغلو، فالكم، المضاعفة، إعادة التأهيل، محاربة المضاربة وأيضا لإحداث طبقا للمعايير الدولية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على الجواب، فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكرك السيد الوزير على جوابكم الغني بالمعطيات.

أطلقت بلادنا عددا من المبادرات تهدف إلى ضمان الولوج العادل إلى العقار الصناعي في جميع مناطق المملكة، وهي مبادرة كانت موضع ترحيب لدى القطاع الخاص.

ولمواصلة الدينامية التي بدأتها بلادنا قبل 25 سنة، والتي مكنت من مضاعفة رقم المعاملات الصناعي بنسبة 4.5%، نحتاج اليوم إلى تسهيل ولوج المستثمرين إلى العقار الصناعي الملائم، وهذا يتطلب العمل على تجاوز بعض المعيقات، نظرا لتقادم بعض المقتضيات القانونية المنظمة على غرار المنشئات المصنفة والتي تعود إلى سنة 1914، إضافة إلى بعض المشاكل الأخرى، أهمها:

أولا: تعقيد الإجراءات الإدارية لاقتناء الأراضي الصناعية، حيث أن المستثمر مطالب دائما بمتابعة جميع مراحل العملية والتنقل من إدارة إلى أخرى، على غرار المشاكل التي كانت تعرفها المنطقة الصناعية لبوزنيقة، التي كانت جاهزة منذ سنتين بتمويل من (Millennium Challenge Account) ، ولم يشرع في استغلالها بسبب العراقيل الإدارية، ولكن السيد الوزير، أنت اللي فكيتي المشكل، ولكن من الصعب من المستثمرين ديما يجيو عند الوزير، باش تفكو لهم المشكل؛

ثانيا: صعوبات العثور على عقار يلبي حاجيات الفاعلين، على الرغم من أن 35% من الأراضي في المناطق المهيئة غير مستخدمة.

لذا، فإننا نقترح تشجيع كراء هذه الأراضي للمستثمرين بأسعار محفزة، وهو ما من شأنه أن يسمح للمستثمرين بتخفيض العبء الكبير للاستثمار، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة؛

ثالثا: يشمل تثمين العقار الصناعي سلسلة من الخدمات يجب توفيرها للمستثمرين، منها توفير الطاقة بأسعار تنافسية، وإنشاء مرافق معالجة مياه الصرف، وضرورة توفير وسائل النقل العمومي لفائدة العمال.

وفي الأخير، فإننا نعبر في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، عن استعدادنا للاستثمار في خلق وتدبير المناطق الصناعية في حالة توفير الإطار الملائم والمحفز.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، تفضلوا السيد المستشار للتعقيب.

شكرا.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

شكرا السيد الوزير على جوابكم الشافي.

ومن خلاله لا يسعنا إلا أن نفتخر بما حققته بلادنا في السنوات الأخيرة من نجاحات صناعية كبرى معترف بها على الصعيد الدولي، وذلك عبر استقطاب العديد من الاستثمارات في مختلف أنواع الصناعات، حيث أصبحت بلادنا وجهة موثوق بها من لدن مختلف الفاعلين الوطنيين والدوليين في المجال الصناعي، اعتمادا على استراتيجية الصناعة وصناعة واضحة وطموحة نابعة من رؤية مجالية شاملة، بفضل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

لا شك أن ما وصلت إليه بلادنا من تطور في القطاع الصناعي والتجاري، راجع بالأساس إلى ما شهدته من تطور كبير للبنيات التحتية وتهيئة المناطق الصناعية، باعتبارها الركيزة الأساسية لاستقطاب الاستثمار ودعم الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، ننوه بالعمل الكبير الذي تم القيام به من أجل تطوير البنيات التحتية الصناعية والتجارية، سواء عبر إحداث أو تأهيل أو مواكبة مناطق التسريع الصناعي والمناطق الصناعية، وأيضا مناطق الأنشطة الاقتصادية والتجارية بمختلف جهات المملكة، باعتبارها أهم وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في جلب الاستثمار والرفع من الصادرات الصناعية.

لقد قامت وزارتكم، وفي إطار تنزيل استراتيجيتها التنموية للقطاع الصناعي وتحسين جاذبية هذا القطاع، بمجهودات كبيرة من أجل توفير عرض عقاري في العديد من مناطق المملكة، سواء عبر إبرام اتفاقيات الشراكة مع مختلف الفاعلين، أو عبر صندوق تطوير المناطق الصناعية المستدامة.

ولكن، رغم كل المجهودات المبذولة، إلا أن الولوج إلى العقار بالمناطق الصناعية يظل من بين أهم التحديات التي لا تزال مطروحة، خاصة أمام المقاولات الصغرى والصغيرة جدا، التي تعتبر بمثابة المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني وخزانا كبيرا لفرص الشغل في بلادنا.

إن ما نود التأكيد عليه، ونحن بصدد الحديث عن تطوير الصناعة وجلب الاستثمار وتقوية المقاولات الصناعية، في ظل توجهات بلادنا نحو تشجيع المقاولات وخلق دينامية اقتصادية تهدف إلى خلق فرص الشغل وتقليص معدلات البطالة وبذل المزيد من المجهودات بمختلف الإشكالات المرتبطة بولوج المقاولات الصغرى والصغيرة جدا للعقار، بمختلف فضاءات الاستقبال الصناعية وإنشاء تهيئة المناطق الجديدة المستدامة ومنسجمة مع احتياجاتها وإمكانياتها لوصول هذا النوع من المقاولات إلى العقار بأسعار معقولة، في ظل ظروف ملائمة، ليس فقط تخفيف الأعباء عنها، بل يمنحها أيضا فرصة للنمو والابتكار والمساهمة في خلق مناصب شغل جديدة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

حسب تقديرنا، من أجل ضمان أسباب استمرار النجاح في خلق وتدبير المناطق الصناعية ببلادنا، ينبغي أن ترتكز المقاربة المعتمدة في السياسة الصناعية الوطنية على تنزيل ترابي يكفل تحقيق تنمية قوية ومتوازنة في جميع أنحاء التراب الوطني، ويجب أن تكون الجهة حلقة الوصل الأساسية لضمان هذا التنزيل.

وفي هذا الصدد، ينبغي العمل بشكل خاص على تعبئة جميع الإمكانات لضمان أن تضطلع الجهات في إطار المهام الجديدة الموكلة إليها، بدورها كاملا في التنمية الصناعية.

ومن أجل ذلك، يتعين:

- إرساء إطار مؤسساتي فعال لترسيخ مقاربة تشاركية حقيقية على الصعيد الجهوي، مع توسيع نطاق مشاركة الفاعلين وممثلي المجتمع في جميع مراحل مسلسل التنمية؛

- إرساء سياسة عقارية استباقية للدولة وللجهات، من خلال ترقية وضع المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة واللوجيستيك إلى مستوى البنيات التحتية الإستراتيجية وجعلها تحت المسؤولية المباشرة للجهات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد المستشار المحترم للتعقيب.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

يمكن ما خليت ليا ما نقول، كولشي قلتيه، ملي تنهضرو السيد الوزير على المناطق الصناعية بالتقنيات الجديدة، يمكن راكم غاديين فالطريق، من خلال الجواب ديالكم راه الأمور واضحة، ما كاينش ما نضيفو بزاف، بخلاف أنه كاين فالعدالة المجالية، ذكرت، السيد الوزير، بأن جميع الأقاليم استفادت، يمكن كاينين بعض الأقاليم مازال ما مستافداش حتى هي، يمكن تكون واحد العدالة مجالية على صعيد الجهات، ولكن داخل الأقاليم ديال الجهات كاين شوية التفاوت، سبيل المثال ناخذو إقليم الحوز فالجهة ديال.. إن شاء الله، نتمناو يخرج للوجود واليوسفية حتى هي، هاذو جوج أقاليم تابعين لجهة مراكش آسفي.

لأن، السيد الوزير، غير خصنا نفرقو بين الأحياء الصناعية اللي كي قلت قبيلة، السيد الوزير، بأن الأحياء خصها تكون بمواصفات غير باش تكون أحياء صناعية، ما تولييناش (des dépôts)، لأن ملي تنجيو لواحد الحي صناعي اللي ما عندوش الإمكانيات وما متوفراش فيه بعض المسائل اللي هي مهمة وتيحتاجها الإنسان اللي تيجي يدير واحد الوحدة صناعية، تيضطر أنه يديرها (dépôt)، هنا ما بغيناش، لأن كاين، ملي ناخدو المثال ديال شيشاوة، الحي الصناعي شيشاوة اليوم ميت وكلو ديبوات، علاش؟ لأنه أولا ما كيناش اليد العاملة، ثانيا ما كاينش المياه الوفيرة باش تكون واحد الصناعة، لأن المنطقة فلاحية، وأحسن حاجة اللي ممكن تجي تماك هي الصناعات الغذائية، ولكن ما كاينش الماء وما كاينش الواد الحار.

هذه كلها مشاكل، السيد الوزير، ما نضيف لك والو، راك الأمور كلها قلتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في حدود الوقت المتبقى، السيد الوزير، للرد على التعقيبات.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا.

شيشاوة ما فيهاش غير هاذ المشكل هذا، فيها مشاكل أخرى تنحاولو نحلوها جميعا، وإن شاء الله، نجيبو لها استثمارات صناعية، حيث كاين الناس اللي عندهم الغيرة على شيشاوة وبغاو يستثمرو فيها، وغنشتغلو اليد فاليد باش نوجهو لها الاستثمارات، ضيعنا فيها الاستثمار اللي مشى لبني ملال وأنت عارفو، استثمار قوي راه بدا المنتوج ديالو، راه خرج المنتوج ديالو السيمانة اللي فاتت وجابوهم لي للبيرو، وفكرت فشيشاوة فهاذ الاجتماع هذا.

بالنسبة للمنشآت المصنفة، عندكم الحق، هذا إشكال اللي تنحاولو نحلوه وتنشتغلو اليد فاليد مع السيد وزير التجهيز باش نحينو هاذ الإطار القانوني، حيث فات عليه الأوان وخصنا نلقاو ليه الحل، حيث عندو إشكال حتى بالنسبة للبوطة ديال البيسري، وخصنا نلقاو ليه الحل في أقرب وقت وكنحاولو نلقاو له الحل.

بالنسبة للكراء احنا متفقين، كاين عدد ديال المشاريع اللي كيعتامدو على الكراء، كاين عدد ديال المستثمرين اللي تيبغيو يستثمرو باش يواكبو المشاريع الصناعية ويكريو لهم هاذ المنشآت، أشنا هو المشكل؟

المشكل كيفاش نقويو الثقة بين المستثمر الصناعي والمستثمر اللي غيكري ليه، باش تكون مواكبة دائمة ويكون عندو واثق بأنه غيتوصل بالكراء ديالو فهاذ الإطار، واحنا تنفكرو بالنسبة للتشجيع ديال المقاولة الصغيرة والمتوسطة كيفاش يمكن لنا نعطيوهم هاذ الدعم، الدعم الأول هو أنهم يكون عندنا نوع من تفريق هاذ الدعم، لمواكبة الرأسمال ديال هاذ الشركة، المقاولة الصغيرة والمتوسطة، تكون مواكبة ديال رأسمال، تكون (un effet de levier) باش يكون عندو رأس المال اللي هو أقوى، والثاني باش نقويو الثقة بالنسبة لمستثمر آخر اللي غيدير ليه المنشأة باش هو يركز غير على المشروع الصناعي ديالو.

بالنسبة للطاقة، احنا تنشتغلو عليها، واليوم أشياء بدات تتوضح بالنسبة للولوج إلى الطاقات المتجددة.

النقل اليوم داخل فالبرمجة، وعندك الحق هاذ الشي تيدار مع الجهة، والنقل فبعض الأحيان بين الأقاليم داخل فالخصوصية ديال الجهة، ولكن المناطق الصناعية أيضا، ماكاينش شي منطقة صناعية اللي تدار بلا التدخل ديال الجهة، واليوم..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال التاسع موضوعه "تشجيع تعويض الواردات المغربية بالإنتاج المحلي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي بن فقيه، تفضلوا.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أنا بغيت غير نشارك معك بعض الأرقام، السيد الوزير، وأنا تنعرفك بأنك تتقن لغة الأرقام، الأرقام ديال الحصيلة ديال مكتب الصرف فيما يتعلق بالواردات والصادرات ديال المغرب.

في 2024 استوردنا، السيد الوزير، 689 مليار ديال الدرهم وصدرنا 413، بنسبة عجز 275 مليار ديال الدرهم.

في السنوات السابقة، غنوقف في:

- 2021 كان العجز 182 مليار ديال الدرهم؛
- في 2022 كانت نسبة العجز 258 مليار ديال الدرهم؛
- في 2023 كان 275 مليار ديال الدرهم.

معنى هذا، أن نسبة العجز في الميزان التجاري هي واحد النسبة اللي تتبان بأنها سنة عن سنة تتزيد تترتفع، وتنقولو بكل أمانة وبكل صدق بأن هناك واحد الخلل.

احنا اليوم ملي تنهضرو على العجز ديال الميزان التجاري، بالتأكيد هو فيه تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني وعلى الاحتياطي من العملة الصعبة، احنا يمكن لنا نتفهمو اليوم أننا تنستوردو مثلا الفاتورة الطاقية فالبلاد طالعة بزاف، هاذ الشي غادي نتفهموه، لأن علاش ما تنتجو لا بترول لا غاز، يمكن لنا نتفهمو اليوم الاستيراد ديال الحبوب، والاستيراد ديال زيت الزيتون والاستيراد ديال اللحوم، ولكن باعتبار هاذ العامل ديال الجفاف، ولكن اللي ما تنفهمش اليوم أنا هو أنه تكون عندي الاستيراد ديال الخدمات، 113 مليار ديال الدرهم ديال الخدمات.

واحنا اليوم تنقولو أشنو هو الحل اللي اليوم باش نخرجو من هاذ المعضلة هاذي، هاذ العجز اللي عندنا اليوم، كيفاش غنخرجو منه؟

احنا اليوم تنتكلمو بواحد الشعار اللي هو "صنع في المغرب"، وقبل ما نتكلم على صنع فالمغرب غنقول لولا هاذ الإنجاز اللي دار اليوم فالمغرب، فهاذ المناطق الصناعية اللي تكلمتي عليها السيد الوزير، وهاذ الصناعات ديال السيارات وديال الطائرات، فين كان غادي يكون نسبة العجز اليوم لو أننا ما مشيناش فهاذ الاتجاه؟

بالتالي، تنقول اليوم عندنا واحد المنتج محلي، هاذ المنتج المحلي اليوم كيفاش غادي نعتمدو عليه باش أنه يعيد التوازن ما بين الواردات والصادرات واحنا تنعرفو أن المنتج ديالنا المغربي عندنا هاذ المشكل، هضرتي على المشكلة ديال الثقة، راه كاين الثقة حتى فالمنتج المغربي، كيفاش غنرجعو ليه الثقة لهاذ المنتج.

ثم المسألة ديال الكلفة، اليوم احنا باش نكونو واضحين، التكلفة ديال اليد العاملة فالمغرب إيلا قارناها مع الدول المحيطة بنا، غنلقاو بأننا من الدول اللي عندنا كلفة مرتفعة، ولكن في المقابل تنلقاو بأن نسبة المردودية والإنتاج هي غادية فاتجاه ديال أنها منخفضة، وهاذ المقاربة خصها شي حل.

إيلا أضفنا لهاذ الشي بأننا اليوم احنا كنعملو في إطار واحد.. احنا بلد منفتح وعندنا أسواق عالمية وانفتحنا عليها ودرنا واحد المجموعة ديال الاتفاقيات ديال التبادل الحر، هاذ الاتفاقيات اليوم بعض المنتجات اللي كتنتج هنا فالمغرب، ونعطي مثال ديال الناس اللي كيجيو من الشينوا وكيمشيو كيديرو

معامل فمصر، وكيجيبو لنا إنتاج ديال هاذ الكاشة كيجيبوها لهنا، ولا معمل عندنا فالناظور بـ 30 مليار ما قدرش ينافس هذاك المنتج اللي كيجي جاهز.

بالتالي، هنا خصنا كيفاش نديرو هاذ المعادلة اليوم باش نخرجو من هاذ الإشكال، ونحدثو واحد النوع من التوازن فالميزان ديالنا التجاري، لأنه بهاذ التوازن غنقدرو أننا نمشيو بالاقتصاد ديالنا، وبالتنمية ديالنا في المسار الصحيح.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة.

شكرا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد المستشار على هاذ الترافع، اللي هو كيثلج الصدر، ليا حتى أنا هو الأول.

بالنسبة لعدد ديال الأشياء، خص بغيت نصلحهم إيلا سمحتي ليا.

الشيء الأول هو الكلفة ديال اليد العاملة عالية والإنتاجية منخفضة، هذا غير صحيح، إيلا اسمح ليا السيد المستشار، ما يمكناش نجيبو الاستثمارات ديال العالم كامل، بما فيهم الصينيين، إيلا ما كانش عندنا هاذ المردودية وهاذ التنافسية وهاذ اليد العاملة اللي عندها الإنتاجية اللي وصلات لمستوى عالمي.

احنا الحمد لله كنفتخرو بأننا عندنا أجراء اللي كنخلصوهم، مازال ما فيه الكفاية، مازال ذاك الشي اللي كنعطيوهم ما كيسمحش لهم بالعيش الكريم، ولكن كنعطيوهم حقهم، وفي المقابل كيعطيو مردودية وكيعطيو إنتاجية اللي كنفتخرو بها عالميا، وكنعطينا مواصفات عالمية، بالنسبة للإنتاجية وبالنسبة (la compétitivité)، التنافسية ديال المغرب من أحسن التنافسيات في العالم فعدد ديال القطاعات، بما فيها القطاعات اللي كتستعمل اليد العاملة بقوة بحال قطاع (cablage)، ولا قطاع النسيج، وهذا افتخار بالنسبة لنا.

هذا الأول، بالنسبة للثقة.. لا، وغير يمكن إيلا فهمها شي واحد آخر غلط نصحح هاذ المفهوم، هذا مهم وكان مهم جدا بالنسبة ليا أنا.

بالنسبة للثاني الثقة ديال المستهلك المغربي عندك الحق، مشينا من بعيد، كان المستهلك المغربي كيقول لك هذا ديال (l'import)، هذا جبتو من الخارج.

اليوم والحمد لله بالاشتغال ديالنا جميعا، المغربي ولا كيفتخر بالمنتوج ديالو، اليوم أنا بحال دابا كنستعمل واحد السيارة بعلامة مغربية وملي كنخرج بيها فالشارع كتشوف الافتخار ديال المغاربة ملي كيشوفو هاذ السيارة وهاذ المنتوج المغربي.

ولكن، بصفة عامة فاستطلاع الرأي 69% ديال المغاربة كيفضلو المنتوج المغربي على المنتوج الأجنبي.

بالنسبة للجودة وبالنسبة للثمن، اليوم المنتوج المغربي كينافس العلامات العالمية في جل المجالات، شوف المجالات ديال التنظيف، شوف المجالات الغذائية، وفمجالات ديال الملابس، اليوم كنشوفو العلامات المغربية اللي الحمد لله عندها إقبال كبير وكتنافس العلامات الأجنبية، بحيث عدد من العلامات الأجنبية بدات كتفكر بأنها تهاجر السوق المغربي، حيث العلامات المغربية ولات كتنافسها، وبالأخص فالمواد التنظيفية والمواد التجميلية، وعدد ديال المواد ديال الأكل ديال الصناعة الغذائية، وكتعرفو المستثمرين وكتعرفوهم، واقيلا حتى شخصيا، وكاين عدد منهم اللي هوما فهاذ القاعة، يمكن ماشي كلهم متواجدين.

بالنسبة للإغراق، أنا متفق معك كاين عدد ديال المنتوجات اللي كيجيو من بعض البلدان اللي كيستعملو طريقة ديال الإغراق، أما هاذ البلدان محتاجة العملة الصعبة، كاين بلاد اللي وصفتيها السيد المستشار المحترم اللي كتعطي 10% ديال الدعم للصادرات، قلت أن صادرات ديال 413 مليار درهم، يعني الكلفة بالنسبة لها واحد 40 مليار درهم، تتعطي 10% لكل دورة اللي تترجعو، وهذا ما يمكنلناش نمشيو فيه، أشنو تنديرو؟

تنحميو السوق الوطني، تنديرو المعايير وتنديرو محاربة ديال الإغراق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال العاشر موضوعه "تدبير اشكاليات الوحدات الإنتاجية العشوائية."

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

عن تدبير إشكاليات الوحدات الانتاجية العشوائية، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير المحترم الإجابة.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال، اللي هو سؤال هام، وسؤال أساسي واستراتيجي.

ملي تنشوفو المقاولات الصناعية حسب (CNSS) عندي 12.000، ملي شفت الإحصاءات ديال المندوبية السامية للتخطيط تيقول لك عندك

150.000 وحدة صناعية، اللي عندي 140.000 حسب هذا المعطى اللي خارجة من التغطية واللي هي عندها تتشتغل فنوع من العشوائية، وخصنا نلقاو لها حلول للإدماج ما شي حل للتفكيك، حيث محتاجين لها ومحتاجين لمناصب الشغل ديالها.

أشنو هوما الحلول؟

كاين عدد ديال الحلول اللي جات بها الحكومات المتتابعة، منها حلول ديال المقاول الذاتي، منها حلول ديال الإدماج، منها حلول اللي هي كانت استعجالية بالنسبة لعدد ديال المقاولة ديال النسيج بعد عدد ديال الكوارث اللي وقعو، أما فالدار البيضاء، أما في طنجة، البرنامج اللي واكب أكثر من 1000 وحدة ديال النسيج اللي استفادت منها فالدار البيضاء، فطنجة، وفسلا، في إطار برنامج (Salama PME[3])، وكاين عدد أيضا ديال التحفيزات لمواكبة هاذ الوحدات الصناعية.

أما باش تندمج فالقطاع المهيكل، كاين أيضا المراقبة ديال الوزارة اللي هي تيشرف عليها السي السكوري، باش نشوفو هاذ الأجراء ياخذو الحق ديالهم ويكونو حتى هوما عندهم تغطية كأجراء.

اليوم، الاشكالية صعبة، عندك إشكالية في نفس الوقت ديال خصك تدمج، ما خصكش تهرس، ما خصكش تقطع الرزق، ولكن خصك تحترم القانون، وهاذ الاشكالية تنجيو لها بحلول مبدعة باش ندمجوهم شيئا فشيئا بطريقة إرادية وإلزامية فنفس الوقت، ونواكبهم بالتشجيع ونلقاو لهم حلول ونوفرو لهم إمكانيات باش الدخول فالقطاع المهيكل يكون لهم أحسن من البقاء فالقطاع غير المهيكل، مع الحسم في احترام القانون في حالة الخطورة بالنسبة للمواطنين أو بالنسبة للأجراء، ذيك الساعة ما تنفكروش، تمشيو كنسدو بطريقة نهائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار،

تفضلوا للتعقيب، تفضلوا السي نازهي.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لإثارة موضوع بالغ الأهمية، يتعلق بظاهرة الوحدات الانتاجية العشوائية التي أصبحت تنتشر بشكل يثير القلق في مختلف أنحاء الوطن، هذه الظاهرة التي قد يراها البعض وسيلة لتوفير فرص الشغل، في حقيقتها فهي تشكل خطرا مزدوجا، فهي تنتهك حقوق العمال من جهة، وتلحق أضرارا جسيمة بالاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

السيد الوزير،

لقد ظللنا نحذر منذ سنوات من التداعيات السلبية لهذه الظاهرة، أولها استغلال العمال بشكل غير قانوني في هذه الوحدات بدون عقود قانونية، مما يحرمهم من الحقوق الأساسية مثل التغطية الصحية الاجتماعية، ويجعلهم عرضة للهشاشة والضياع؛

غياب معايير السلامة المهنية، وقد شهدنا، للأسف، كما ذكر السيد الوزير، حوادث مأساوية مثل الحرائق وانهيار المباني التي أودت بحياة عمال أبرياء، كما حدث في بعض المدن، طنجة، سلا، الدار البيضاء... إلى آخره.

من بين التداعيات السلبية أيضا الإضرار بالاقتصاد الوطني، هذه الوحدات تعمل خارج إطار القانون، مما يسبب خسائر ضريبية جسيمة للدولة ويحرم الصناديق الاجتماعية من موارد هي في أمس الحاجة إليها، كما تحدث منافسة غير عادلة للوحدات المنظمة التي تلتزم بالقانون، مما يهدد استمرارها، بل ويدفع بعضها نحو الإفلاس.

السيد الوزير،

إن استمرار هذه الظاهرة يتناقض مع الجهود الرامية إلى تعزيز الكرامة والعدالة الاجتماعية، كيف يمكننا بناء اقتصاد وطني قوي في ظل تفشي هذه الممارسات؟ وكيف نقبل أن تنتهك حقوق العمال يوميا دون تدخل حازم؟

وانطلاقا من هذا الواقع، نطالب الحكومة بالتحرك العاجل من خلال الإجراءات التالية:

- ✓ أولا، وضع خطة وطنية لتقنين هذه الوحدات من خلال إجراءات تحفيزية لأصحاب الوحدات العشوائية لتسوية وضعياتهم القانونية والإدارية؛
- ✓ إطلاق برامج تأهيل لتحسين جودة الإنتاج وجعل هذه الوحدات قادرة على المنافسة في السوق؛
- ✓ تعزيز الرقابة الميدانية، ومعناكاتب الدولة في التشغيل؛
- ✓ دعم مفتشيات الشغل لتكثيف عمليات التفتيش وضمان احترام القوانين والمعايير الصحية والمهنية؛
- ✓ إحداث آليات لتلقي شكاوى العمال مع فرض عقوبات صارمة مع المخالفين؛
- ✓ حماية العمال وضمان حقوقهم عبر إطلاق برامج لإدماج العمال في القطاع المهيكل، بما يضمن لهم الاستفادة من تغطية صحية واجتماعية؛
- ✓ توفير دورات تدريبية لتأهيل العمال ومنحهم فرص شغل أكثر استقرارا؛
- ✓ تشجيع الاستثمار المحلي وتنظيم القطاع عبر إنشاء مناطق صناعية

[3] **P**etite et **M**oyenne **E**ntreprise.

صغيرة مجهزة تستوعبها هذه الوحدات.

السيد الوزير،

إن التغاضي عن هذه الظاهرة يفاقم من مظاهر الهشاشة الاجتماعية ويضر بمصداقية القانون ويهدد تماسك الاقتصاد الوطني.

نحن بحاجة إلى رؤية حكومية واضحة وجريئة تزاوج بين حماية حقوق العمال وتعزيز بيئة اقتصادية عادلة ومستدامة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، في حدود ما تبقى من الوقت، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

ما عنديش أكثر من 2 كلمات، الرؤية اللي حطيتيها هي اللي كنديروها، يمكن لها تجود، يمكن خصنا نسرعو، يمكن خصنا نعممو، ولكن متفق معك 100%.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

كنشكرو السيد الوزير المحترم على المساهمة القيمة.

وننتقل للسؤالين الموجهين لكتابة الدولة لدى وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلفة بالشغل، حول "اتفاقيات الشغل الجماعية"، واللذين تجمعهما وحدة الموضوع.

فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "اتفاقيات الشغل الجماعية"، السيدة المستشارة فاطمة الحساني تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير المحترم،

عن تعميم اتفاقيات الشغل الجماعية، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الآني الثاني موضوعه "اتفاقيات الشغل الجماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السيدة نائلة التازي، تفضلوا.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يخفى عليكم، السيد كاتب الدولة المحترم، أن التحولات السريعة التي يشهدها العالم وطموحات بلادنا التنموية، تجعل من الحوار الاجتماعي ضرورة لدعم التقدم الذي يعيشه المغرب.

وفي هذا الصدد، نثمن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب التقدم الحاصل، خصوصا في مشروع القانون التنظيمي المتعلق بشروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، وهو إحدى ثمار الاتفاق الثلاثي لأبريل الماضي.

ومع ذلك، مازال عدد اتفاقيات الشغل الجماعية محدودا في المغرب، مقارنة بدول أخرى، حيث تغطي هذه الاتفاقيات أكثر من 90% من الأجراء في العديد من القطاعات.

لذا، نرى أن إعادة تفعيل مجلس المفاوضة الجماعية وتوفير المواكبة والتكوين للنقابات والمقاولات، لاسيما الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، من شأنه تعزيز هذه الاتفاقيات، وفقا لبنود اتفاق أبريل 2022.

كما نؤكد أن بعض مقتضيات مدونة الشغل تحتاج إلى مراجعة تضمن تشجيع الاستثمار وتطوير تنافسية المقاولات بدل أن تمثل عائقا أمام نموها.

في هذه المراجعات، تندرج ضمن التزامات اتفاق جولة أبريل 2024، وتعد من مطالبنا التاريخية في الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وفي الختام، نرجو منكم السيد الوزير إطلاعنا على الإجراءات العملية الكفيلة بتسريع وثيرة إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية وترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعي، خدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

وشكرا.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين المتعلقين باتفاقيات الشغل الجماعية.

شكرا.

السيد هشام صابري، كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

شكرا على طرح هذا السؤال، اللي تيلقى أهميته فالخصوصية ديال اتفاقيات الشغل الجماعية، اتفاقيات الشغل الجماعية، أول شيء هي، كما عرفها القانون، هي عقد جماعي ينظم علاقة الشغل ما بين الطرفين اللي هما الأجراء من جهة والمشغلين من جهة أخرى، ولكن ماشي الأجراء ككل اللي كيشرف الطرف الحقيقي داخل هاذ المعادلة هي النقابات، وبالتالي أن هاذ العقد هو

عقد اللي هو ثلاثي الأطراف:

- الطرف الأول: النقابات؛
- الطرف الثاني: المشغلين؛
- وإشراف السلطة الحكومية.

نجاح أو فشل هاذ اتفاقيات الشغل الجماعية أنه كيبقى رهين بالأطراف الثلاث، لذلك أنه احنا بالنسبة لنا احنا، بالنسبة للمخطط أو plan) (national ديال (l'inspection de travail) أنه في 2025 حطينا ما بين الأولويات أننا نحاولو نشتغلو على تفعيل أو إبرام أكبر عدد ممكن من اتفاقيات الشغل الجماعية.

وهنا، بفضل الله، أنه حاضر معنا السيد الوزير، لأن يساهم من جهته أيضا في خصوص العلاقة مع الباطرونا، لأنه هاذي مسألة تتهم بلادنا كاملة، ما تتهمش طرف دون آخر، لهذا فاش قلت بأن نجاح اتفاقيات الشغل الجماعية هو نجاح للأطراف المتعاقدة ونجاح لبلادنا.

علاش نجاح لبلادنا ؟ لأنه اليوم احنا المغرب أنه غادي بواحد الوثيرة اللي هي الحمد لله اللي نقدو نقولو بأن كنا فرحانين لها، وأننا مقبلين على مجموعة من المشاريع الكبيرة.

هاذ المشاريع الكبرى اللي مقبلة عليها بلادنا واللي اخذات المسار ديالها، الحكومة اخذات واحد المسار اللي جد مهم في كل ما يتعلق بما هو تشريعي وما هو إجرائي.

ما هو تشريعي بخصوص مناخ الاستثمار، بخصوص تعديل المادة الخامسة من مدونة التجارة، ترسانة قانونية بخصوص الشركات، خروج بلادنا من اللائحة الرمادية، توفير ظروف ديال الاستثمار، لا سواء عبر خلق هاذ المناطق الصناعية، هاذي واحد الترسانة كبيرة ومسار جد مهم اللي واخذاه بلادنا، واللي غادي يعود بالنفع على البلاد ماشي على شخص دون آخر.

ولكن كما عرف أحد فقهاء التشريع الاجتماعي، بأن اتفاقيات الشغل الجماعية هي عقد اجتماعي، هاذ العقد الاجتماعي عقد اجتماعي للشغل، لماذا عقد اجتماعي ؟ لأنه يوفر من جهة ضمان استمرارية المقاولة، استمرارية إنتاجية المقاولة وتنافسيتها، ويضمن من جهة أخرى محاربة الهشاشة داخل ميدان الشغل، وأيضا يوفر حماية الكرامة بالنسبة للأجراء.

إذن إيلا الغاية ديالنا أننا نحققو هاذ العقد الاجتماعي اللي هو مرهون بخلفية السلم الاجتماعي داخل البلاد، وأن بلادنا تكون دائما أكثر جاذبية للاستثمار، هاذي مسؤوليتنا جميعا، وكنطلب منكم، خاصة الشركاء الاجتماعيين اللي كنحييوهم بالمناسبة، وأرفع لهم القبعة على المجهودات اللي داروها، لأن على الأقل كنتوقع على الأقل واحد 7 حتى لـ 8 الاتفاقيات كل سنة، اتفاقيات شغل جماعية، صحيح بأن العدد غير كافي، ولكن غادي تكون عندنا إن شاء الله جولات ديال اللقاءات بخصوص نوصلو لهاذ الإنتاج ديال اتفاقيات الشغل الجماعية.

وهنا لابد أنني نذكر صحيح بأنه من 2020، أنه مجلس المفاوضة الجماعية، كيف محدد فالمواد "93" وما تلاها، أنه ما تعقدش ولكن إن شاء الله ابتداء من هاذ السنة أننا غادي نعاودو نعطيو انطلاقة نظرا لأسباب ديال الجائحة، ومن بعد لأنه كانت الحاجة ملي ما كتدارش (plus ou moins) كتبدا تنسى.

ولكن، أنه هذا التزام بأنه في أقرب وقت غادي نبداو فعقد مجلس المفاوضة الجماعية، لأنه هاذيك هي المدخل من أجل الوصول إلى إبرام اتفاقيات جماعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

فريق التجمع الوطني للأحرار للتعقيب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، كنشكرك السيد الوزير، على هاذ الجواب المسهب واللي بالفعل كيجاوب على هاذ الأسئلة اللي احنا يعني هي هاجسنا جميعا داخل المجلس وفي المجتمع.

إذن احنا ما كيختلف حتى شي واحد يعني، لن يكون هناك اثنان سيختلفان على أن البلاد ديالنا قطعات واحد الأشواط عديدة في مجال تنظيم قطاع الشغل، علاقة؟ كيف ما قلتم جا فالكلام ديالكم بالمشاريع التنموية الكبرى، بالتنمية الكبيرة اللي كتشهدها بلادنا، مما استنفرت له البلاد ديالنا واحد الترسانة كبيرة ديال القوانين، وفي مقدمتها مدونة الشغل اللي كتشكل بالنسبة لنا إطارا منظما للعلاقات المهنية بين الأجراء والمشغلين، حيث كان يعني كنعتبرو، كان التاريخ ديال الصدور ديالها يوم تاريخي، لا بالنسبة لأرباب العمل أو لا لـ (patronat) أو بالنسبة للشغيلة، لأنها كتحدد بشكل واضح الحقوق والالتزامات ديال كل الأطراف وكل المتدخلين، وهو اللي ساهم بشكل كبير في تحسين ظروف الشغل والتشغيل، وحقق، ولا إيلا بغينا نقولو، أكد على السلم الاجتماعي في بلادنا اللي هو الجو اللي كيخصو يكون متوفر من أجل ضمان الاستثمارات ونجاح الاستثمارات ومجيء الاستثمارات.

إذن.. وكنأكدو في هاذ الإطار على الجدية والتزام ديال هاذ الحكومة كيف ما جا فالجواب ديالكم، يعني حقيقة هذا أعطانا واحد الطمأنة في التعاطي الإيجابي مع قضايا الشغل، نؤكد أن المرحلة كتقتضي المراجعة الجذرية لبعض بنود هذه المدونة.

أولا، خصنا بعدا نعمو، الاتفاقيات الجماعية لا تحترم، ولا تحترم وكاينة

اتفاقية جماعية تشبه الاتفاقية الجماعية، لأن ما كيحترموهاش، واليوم كيف ما تتعرفو السبب هو ما كاينش هاذ المجلس ديال المفاوضة ما انعقدش، إذن اليوم هذاك المجلس ديال المفاوضة ليحين، ليحفز على المقاولات لأننا اليوم المقاولة تدعم، المقاولة تعطى لها حقوقها، ولكن الأجراء يجب أن تضمن لهم الحقوق دياهلم، وعلى الأقل خصنا الأجر الكريم اللي كيضمن الكرامة ديال هاذ الأجراء.

إذن، قلنا يعني نؤكد فهاذ الإطار، هذا الجدية والتزام الحكومة فالتعاطي الإيجابي مع قضايا الشغل، كنأكدو أن المرحلة كتقتضي المراجعة الجذرية لبعض بنود هاذ المدونة لكي تلائم التطورات والسياق التاريخي اللي كنعيشو بلادنا، وذلك في جو مطبوع بالهدوء والمسؤولية، مع إعمال المقاربة التشاركية مع النقابات اللي كنحييوهم بهاذ المناسبة، لأن عندهم دور رائد فيما يخص تعميم هاذ الاتفاقيات الجماعية اللي كتضمن الحقوق والكرامة دالأجراء، وكتضمن كذلك أن أرباب العمل يستمرو فهاذ الضمان ويمشيو فهاذ الدينامية، لأن بالمقاربة التشاركية اللي كينص عليها الدستور.

لذلك، فتعميم وتوسيع اتفاقيات الشغل الجماعية، ستعزز الثقة فالمشغل والأجير، بما يضمن السير العادي للمقاولة المغربية اللي تمكنت من الصمود، رغم صعوبة السياق الدولي وتداعياته السلبية على الاقتصاد الوطني.

اليوم، هناك رهان وطني كبير، كيتمثل في بناء الدولة الاجتماعية الحاضنة لكل الشرائح المجتمعية، مما كيفرض عليكم السيد كاتب الدولة، الاشتغال على هاذ الورش الكبير والمهم المتعلق باتفاقيات الشغل الجماعية، من خلال سن تدابير وإجراءات لتوطيد هاذ المقاربة ذات النفس القانوني والحقوقي، ولتعزيز حماية الأجراء والمقاولات على السواء، لتأمين استمرارية النشاط الاقتصادي في بعده الإنتاجي.

إذن، هذا الرهان نريده بالمناسبة أن يكون مدخلا أساسيا لدعم صمود المقاولة المغربية، التي تلعب أدورا طلائعية في إنعاش وتحريك الاقتصاد المغربي.

لذلك، فإن وضوح الرؤية التي تضبط العلاقات - كيما جا فالكلام ديالكم - بين كافة المتدخلين، ستعزز من تدفق حجم الاستثمارات التي تنعش بدورها حركية التشغيل وستحسن من المؤشرات الاقتصادية بصفة عامة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الرد على التعقيبين فيما تبقى من وقت، السيد الوزير المحترم.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات المكلف بالشغل:

أنا غير بكل عجالة، أنه لا نختلف بأن الدور ديالنا ما ممكنش نوصلو ليه بدون تدخل ديال النقابات، ونتعهد ما هو اختصاص ذاتي فهو اختصاص ذاتي، ولكن ما هو مشترك أو عندو بعد اجتماعي، أنه ما غتدار بالنسبة ليا، أنا كنأمن بها، وهاذي منهجية كنظن بأنه هي المنهجية الأسلم من أجل الوصول للنتائج، أنه ما غنديرش حتى حاجة بدون - ليس فقط استشارة أو بمشاورة - ولكن دون حوار بناء، لأنه التجربة ديال النقابات جد مهمة، ونقدو أن نكابطليزيو عليها، ونقدو أنها تعاون فالنجاح، لأن هاذي نجاح ديال بلادنا ماشي نجاح ديال طرف دون أخر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الأسئلة الموالية حول احتجاجات الأجراء، تجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

البداية مع فريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "التخفيف من احتجاجات الأجراء".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

عن الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها من أجل التخفيف من احتجاجات العمال، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثاني موضوعه "استراتيجية كتابة الدولة المكلفة بالشغل من أجل التخفيف من احتجاجات الأجراء".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.. تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

سؤال الفريق الاستقلالي، اليوم كيف نحد من احتجاجات العمال؟

سؤال يحتاج إلى الكثير من الفلسفة الكلامية، كيف نحد من..؟ هل سنحد من الإضراب؟ سيما ومجلسنا الموقر هو بصدد مناقشة مشروع قانون كيف نمارس حق الأضراب؟ وهو اليوم في مجلسنا وناقشناه بالأمس القريب.

إذن كيف ستعمل وزارتكم، السيد الوزير المحترم، على إيقاف نزيف هاذ الإضرابات والاحتجاجات؟

هل لنا السلطة اليوم أن نوقف هاذ الاحتجاجات؟ سيما وكنعرفو السيد وزير التجارة حاضر معنا، وغنكون أنا الخامس أو السادس اللي كيستدل بما جاء به السيد الوزير المحترم، فأنا كنأكد أن هذاك (l'informel)، القطاع غير المنظم الذي لازال ينتهك حقوق وحريات العمال في غياب تام عن المراقبة.

السيد الوزير،

أظن، إيلا استطعنا نظمو قطاع الشغل، غنكونو اتغلبنا على معضلة كبيرة تمس الوضعية الاجتماعية للبلاد، ماشي غير للعمال، لأن الاحتجاجات تؤثر سلبا، طبعا تؤثر على الاقتصاد، على الوضعية الأمنية اللي كنمتازو بها نحن ونفتخر بها نحن المغاربة، بفضل السياسة الرشيدة لجلالة الملك.

ها نحن ننعم بهذه النعمة، ولكن عندما نرى الآخر، عندما نرى الآخر يخرق القوانين ويظلم الناس، فهذا أمر نحتاج جميعا.. هي فكرة تشاركية ماشي ديالكم ماشي ديالنا، ولكن خص الفكرة تنمو وتوصل لدرجة أننا نحترمو الإنسان، صح نحترمو الأجير، فين قولة الرسول صلى الله وعليه وسلم: "أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه"؟ فين هي؟

نحن اليوم، في حاجة ماسة إلى تنظيم.. وهنا السيد وزير التجارة غادي يعاونا في تنمية الوعي داخل المؤسسات، وهاذي مناسبة كنأكد مرة أخرى أن المغرب يشق طريقه بنجاح والحمد لله، تيخصنا غير شوية ديال الإرادة والكل سيكون في مستوى طموحنا جميعا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الآني الثالث موضوعه "التخفيف من احتجاجات الأجراء".

فريق الأصالة والمعاصرة.

السي الخمار تفضلوا.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

حول التخفيف من احتجاجات الأجراء، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الرابع موضوعه "استراتجية كتابة الدولة المكلفة بالشغل من أجل التخفيف من احتجاجات الأجراء".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

للإجابة على الأسئلة المتعلقة باحتجاجات الأجراء، تفضلوا للمنصة من فضلك.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

بداية، أن بناء على المداخلات اللي جات على لسان مجموعة من المستشارين، أنه جوابي سيكون خارج، اسمح لي السيد المستشار، غيكون خارج فلسفة الكلام، ولكن غيكون بالواقعية، لأنه لما نتحدث عن احتجاج الأجراء، لماذا يحتجون؟ سؤال يطرح نفسه، واش تيحتجو على الحقوق الأساسية أو احتجاج من أجل تحسين الوضعية؟

إيلا تكلمنا على أنه يتمتعون بالحقوق الأساسية وغايتهم تحسين الوضعية، أظن بأنه احتجاج إيجابي، ومن حق الأجراء أنهم يمارسوه، ولكن هنا تنأكد على الممارسة من داخل المؤسسات اللي هي من داخل النقابات، وأنا شخصيا نعبر على موقفي بخصوص النقطة اللي كاينة في القانون، اللي هوما" مناديب العمال".

شخصيا أنا ضد هاذ المسألة ديال مناديب العمال، يا نقابة يا ماشي نقابة، مؤسسة، كل مؤسسة عندها الدور ديالها اللي منوط بها دستوريا واللي هو التعامل المؤسساتي، لأنه ملي تنخرجو من التعامل المؤسساتي تنبداو في ثقافة الفوضى، وثقافة الفوضى فهي تنعرفو شكون اللي موراها وتنعرفو شكون اللي تيآمنو بها، وشكون اللي حاولو باش يدخلوها في مجموعة من البلدان، اللي هي ثقافة أو تعميم نظرية الفوضى الخلاقة، وهذا شي حاجة اللي خصنا نحاربوها جميعا، ومسؤوليتنا جميعا، لأنه هاذي مسائل اللي تتهم بلادنا كاملين.

ولكن، هنا خصنا المنطلق ديال هاذ النقاش، تنظن اللي هو جد مهم، أننا نرجعو لتعريف الشغل، واللي هو هاذ التعريف هذا كان اخذا حيزا كبيرا في النقاشات ديال الاقتصاديين وفي الاجتماعيين، حول: هل الشغل سلعة؟ هل الشغل كينونة الإنسان؟ هل الشغل بضاعة؟

اختلفت فيه النظريات، ولكن تطورت وانتقلت من مفهوم الشغل كبضاعة من أجل تحقيق فائض القيمة، من أجل الرفع من الإنتاجية والربح، نظرا لفشل هاذ النظرية في التاريخ تاريخيا، ووصلت للقصور ديالها وراجعت نفسها واخذات تعاريف أخرى، اللي زاوجتها ما بين النظرية الليبرالية

وزاوجت بين النظرية الاشتراكية، واعطتنا مفاهيم جديدة، اللي هي اليوم اللي تتكلمو بها، اللي تندويو على الحقوق واللي جات في التعاريف الدولية، لا سواء على مستوى الإعلان الدولي للحقوق الأساسية للأجراء، اللي عرف ماهية الحقوق الأساسية، لا سواء على مستوى الاتفاقيات الدولية اللي عرفت ماهية الحقوق الأساسية للأجراء، ولا ما استقاه التشريع المغربي من خلال مجموعة من التعاريف.

وأيضا، لنا ما يؤطر هاذ المجال بشكل أقوى وأكبر، والذي هو ما نؤمن به، اللي هي الخطابات السامية ديال صاحب الجلالة بخصوص الحماية الاجتماعية، لأن اليوم واقع الحال، ناخذو التقرير ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ديال 2022، تيتكلم على (les statistiques) ديال الاحتجاجات، 26% تأخر في أداء الأجور، 18% غياب عقد عمل، 17% بسبب عدم التصريح في صندوق الضمان الاجتماعي.

فاش تكلمت على الاحتجاج السلبي والاحتجاج الإيجابي، هاذ الشي هو اللي تنقصد، بينما إيلا كان الاحتجاج على الحقوق الأساسية، تنقول بأنه احتجاج سلبي، ولكن على من سلبي؟ سلبي علينا احنا لأننا ما قمناش بالدور ديالنا ديال المراقبة والصرامة في المراقبة، سلبي على العقلية ديال أصحاب الرساميل، لأنه باقي كيآمنو بالمنطق بأن العمل أو الشغل هو بضاعة من أجل الربح دون الاعتراف بحقوق الأجراء، هنا تنقول بأنه الاحتجاج سلبي.

وملي تنقول بأنه مسؤوليتنا، مسؤوليتنا جماعية، لأنه كلنا خصنا نلعبو الدور ديالنا، هنا لابد أن أشيد بالتدخلات اللي كيقومو بها السادة المفتشين، إشادة كبيرة لأنه فقط في 2024 عالجو 531 نزاعا جماعيا، وتم تفادي 488 إضرابا بفضل التدخلات الاستباقية اللي قامو بها السادة المفتشين المحترمين.

هذا مازال أنه ممكن أنه هاذ النقاش يكون نقاشا أوسع وأطول، ويكون مستفيض ويكون فيه الأخذ والرد، لأنه أكيد لكم بما تغنون هاذ النقاش هذا، ولكن ما يمكنش نوقفو هنا، أشنو ممكن نديرو؟ حيث الغاية هو واش الغاية هو نوقفو الاحتجاج؟ لا نهائيا، الاحتجاج عبر مؤسسة الإضراب فهو أحد مؤشرات الديمقراطية في البلاد، هو حق دستوري، ما يمكنش أنه شي واحد ينازع فيه.

إذن، أشنو اللي خصنا نديرو؟ خصنا ناخذو نحاربو الاحتجاج السلبي.

الاحتجاج السلبي باش نحاربوه كاين وسائل اللي كنفكرو فيها، واللي كيف قلت قدامكم لأول مرة الفكرة أنني عرضتها قدامكم وباقي غادي نجيبو اللجنة بأنه عندنا نقاش داخل الوزارة كيفاش أن الاحتجاج نقلوه عوض ما نسيقو له الخبار من برا، أنه يولي عندنا الداخل، كيف؟ عبر إحداث منصة إلكترونية لتلقي الشكايات، لأنه اليوم ما عندناش حتى كنسيقو له الخبار ولا كنجبينا شكاية عاد كيكون تدخل.

الغاية هو التدخل الاستباقي، ملي تنقول بأنه 17% ما مصرحاش في (la CNSS)، حرام، ولكن ممكن أنه هاذ الأجير عوض ما يحتج في الشارع إيلا فتحت له المجال، لا سواء بشكل مباشر، لا سواء عبر النقابات أنه يكون عندهم حتى هوما ((un login, mot de passe ديال بالنسبة للنقابات، ومفتوحة للعموم بالنسبة للأجراء بتعريف اجتماعي الخاص به، بالنسبة اللي عندو تعريف اجتماعي واللي ما عندوش أنه يدير هاذيك (la réclamation) ديالو من أجل خلق التعريف الاجتماعي والتصريح به في صندوق الضمان الاجتماعي.

إذن هذا مدخل، وكنظن بأنه غادي يكون هاذ الموضوع هذا غيكون أنه إيلا فعلناه ونجحناه على الأقل غادي نكونو 17% ديال الاحتجاج غادي تكون متجاوزة وغيولي أصلا إيلا هو غادي يحتج كيولي هو في موقع هو اللي غالط، زعما ما عندوش علاش يحتج لاحقاش ممكن توصلنا (l'information et on va la traiter) بدون أدنى مشكل.

بالنسبة للتأخر في أداء الأجر، كنظن بأنه جميع التدخلات اللي كانت ديال جهاز التفتيش بخصوص هاذ النقط أنه استطعات باش تلقى واحد الصيغة توافقية ما بين الأجراء وما بين أرباب العمال، وهاذي حتى هي ما بين النقط اللي غادي تكون، خص تكون عندنا المعلومة وتكون الاستباقية في المعلومة باش يقدر يكون إمكانية التدخل ومعالجة المشكل.

ملي كيكون نزاع اللي عندو بعد جماعي، أكيد بأنه السادة النقابيين غيكونو أقرب لنا وأقرب لا سواء ما يهم.. هوما دائما أقرب، ما عندهمش علاش يكونو بعاد، لأن الشق الاجتماعي هو شق احنا مشتركين فيه مجموعين، إذن هنا تيكون عندهم الإمكانية أنهم يبلغونا بالمخالفات اللي كاينة والتدخل ديال المفتشين.

الآليات، أنه ضروري واحنا تنشتغلو عليه بأنه غنوجدو كاين (communication)، التكوين، التكوين ديال الأجراء لأنه غتكون في هاذ المنصة غيكونو فيها (des capsules, des capsules vidéo) على الحقوق، التعريف بحقوق الأجراء، ما هو الأجر؟ أشنو هي العطلة؟ أشنو الحق في الأجر؟ أشنو هو الحق في العطلة؟ أشنو هي الحقوق الاجتماعية ديالك؟ كيفاش تصرح؟ كيفاش كل حاجة.

لأن تنعرفو بأنه الإمكانية ديال التعامل مع الأدوات الإلكترونية المستويات فيها مختلفة، ولكن إيلا استطعنا أننا نكون جامعة داخل هاذ المنصة ويكونو فيها هاذ المعلومات هاذو، تنظن بأن الأجراء غادي يكون عندهم الحق في بحال هاذ التكوين لأن بالإمكانية باش يمشي يدير التكوين أجراء وهاذي إمكانية صعيبة وغادي تطول وغادي تاخذ لنا وقت كبير، ولكن إيلا هذاك الموضوع أننا نختزلوه في حقوق ونحطوه داخل المنصة ونعطيو له باش يطالع عليه، تنظن بأن غنكونو سدينا خدمة كبيرة للأجراء وغنكونو فعلا جاوبنا على هاذ الإشكال ديال التخفيف وفعلا التخفيف وليس الحد، لأن الاحتجاج داخل النقابات وعبر الإضراب فهو حق دستوري ومشروع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، فريق التجمع الوطني للأحرار، السي سعيد شاكر.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد كاتب الدولة المحترم،

في البداية، لابد أن ننوه بالجهود الكبرى أو المجهود الكبير الذي قامت به الحكومة في تحسين الوضع الاجتماعي للأجراء، عبر إقرار زيادات تاريخية في الأجور في القطاع الخاص والعام، وتشتغل بشكل معمق على تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لهم، وهو ما أوقف نسبة الاحتجاجات.

وكيف ما تنعرفو كاملين باللي الاحتجاجات اللي تيقوم بها الأجراء دليل على الصعوبات اللي تنعرفوها كاملين بالاحتجاجات اللي تيقوم بها الأجراء دليل على الصعوبات اللي تيعرفها مناخ العمل في بعض القطاعات الاقتصادية وبعض المقاولات، وهي صعوبات تؤثر سلبا على مناخ العمل وظروف الإنتاج وتنافسية المقاولات، ونتفقو جميع على أن الاحتجاجات مؤشر كيدل على وجود صعوبات اجتماعية لدى الأجراء من جهة، ودليل على وجود مشاكل لدى المقاولة براسها فيما يخص توازنها المالي ونمط تسييرها من جهة ثانية.

السيد كاتب الدولة المحترم،

اليوم، طرحنا معكم هاذ الموضوع، حيث هاذ الاحتجاجات اللي تنلقاوها في بعض المقاولات تتهدد استمرارية الشغل، وتتهدد التنافسية، وتتهدد مناصب الشغل ديال هاذ الأجراء أنفسهم.

القانون السيد كاتب الدولة، تيعطيكم مجموعة من الأدوات باش تتدخلو عبر الوساطة وعبر مفتشي الشغل باش تنقصو من وثيرة هاذ الاحتجاجات وتساعدو المقاولات والأجراء على الوصول إلى اتفاقيات جماعية، كتحفظ حقوق الأجراء وحقوق المقاولة وكتضمن العمل والسلم الاجتماعي في المقاولة، وهنا تيبان بلي مدونة الشغل فيها نقص في هاذ الجانب وتحتاج إلى إصلاحها.

فأنتم، السيد كاتب الدولة، على علم بأن الإصلاح ديال هاذ المدونة، مدونة الشغل لابد بعد ما مر عليه عقدين من التطبيق، لابد أن يمر بإصلاح عميق لأن الإصلاح ديالها أصبح أمرا ملحا، ولاسيما البنود المتعلقة بمنظومة التقاعد اللي تيديرها (la CNSS) وكذا المتعلقة بجهاز التفتيش وباقي المواد مثل المادة 14، المادة 19، 39، 62، 66، 350، 542، 543 وبنود أخرى.

فانتوما كتعرفو أن البرلمان مستعد ومنخرط في كل جهود إصلاح القوانين الاجتماعية الضرورية لتحسين مناخ العمل في بلادنا، وما يخفاش عليكم التأثير السلبي لهذه الاحتجاجات على صورة بلادنا لدى المستثمرين الأجانب اللي كنطمحو لجذب استثماراتهم للمساهمة في النمو الاقتصادي لبلادنا.

اليوم، بغيناكم تركزو فالاستراتيجية ديالكم وخطة عملكم على الاتفاقيات الجماعية وتقويو دور الوساطة اللي كيدير جهاز تفتيش الشغل وتعززو الثقة اللي بدات كترسخ بين المقاولات والنقابات، راه الثقة والحوار هي المفتاح اللي ممكن نبنيو به اقتصاد تنافسي قادر يخلق مناصب الشغل ويحافظ عليها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فريق الأصالة والمعاصرة، السيد المستشار المحترم تفضلوا للتعقيب.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا على جوابكم الشافي السيد الوزير المحترم، والذي شمل البعد الوطني والبعد الدولي للشغل والعمل.

شكرا كذلك على كل ما تقومون به لفائدة الشغيلة.

كما تعلمون، السيد الوزير المحترم، تعيش بلادنا كباقي بلدان العالم ظروفا اقتصادية واجتماعية صعبة بسبب العوامل التي انعكست بشكل سلبي على واقع وعلاقات الشغل ببلادنا، ولكن كلنا نعلم أن الحكومة مشكورة اتخذت مجموعة من التدابير من أجل تخفيض الضغط على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك للتخفيف من تأثر الطبقات العاملة بتداعيات الأزمات الاجتماعية والاقتصادية المتداخلة.

السيد الوزير المحترم،

لا ننكر التدخل الهام الذي تقومون به وإستراتيجيتكم الصائبة ولغتكم الصريحة والواضحة في معالجة الأزمات التي تهم قضايا الشغل ببلادنا، والتي تندرج ضمن التدابير الشجاعة التي اتخذتها الحكومة للتخفيف من الاحتجاجات، حيث عملت حكومتكم على اتخاذ العديد من التدابير الجريئة والاستثنائية في هذا المجال، منها مثلا:

- **أولا:** تخصيص 16.5 مليار درهم لصندوق المقاصة برسم سنة 2025؛
- **ثانيا:** تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 20 مليار درهم لتنزيل التزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي مع إجمالي التزامات تناهز 45 مليار، أعيد 45 مليار درهم في أفق 2026، وهذا شيء جد مهم؛
- **ثالثا:** تنزيل التزام الحكومة المتعلق بإصلاح الضريبة على الدخل من خلال رفع الشريحة الأولى من الدخل السنوي المعفاة من الضريبة من 30 ألف درهم إلى 40 ألف درهم، بما يعني إعفاء دخول الأجور التي تقل عن 6000 درهم شهريا؛
- **رابعا:** رفع الدعم ليصل إلى 250 درهم عن كل طفل من الأطفال الثلاثة الأولى المتمدرسين، وكذلك 350 درهم في حالة وجود طفل في وضعية إعاقة، وثالثا 175 درهم عن كل ولد من الأولاد الثلاثة

الأوائل غير المتمدرسين، و375 درهم بالنسبة للأطفال اليتامى من جهة الأب وغيرها من التدابير المهمة.

السيد الوزير المحترم،

لا يمكن أن نتحدث عن مجهود الحكومة في مجال تحسين ظروف العمل بالنسبة للأجراء وحمايتهم، دون الحديث عن قانون الإضراب، وما أدراك ما قانون الإضراب، الذي تسير الحكومة الحالية بجرأة وشجاعة في إخراجه إلى حيز الوجود، والذي يعول عليه كثيرا في ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأجراء وحمايتهم من التعسفات، والتي لا يمكننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين سوى أن نفتخر بها وأن نثمنها عاليا ونثمن من خلالها حرص الوزارة على إيجاد وابتكار وتنزيل حلول من شأنها أن تحافظ على السلم الاجتماعي والاستقرار ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الفريق الحركي السيد المستشار المحترم للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الوزير المحترم،

في إطار التفاعل مع جوابكم حول هذا الموضوع البالغ الأهمية، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، السيد الوزير المحترم، لا خلاف اليوم أن وضعية سوق الشغل ببلادنا هي وضعية مقلقة للغاية، فقد كشفت النتائج التفصيلية للإحصاء العام للسكان والسكنى الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط مؤخرا عن أرقام صادمة بخصوص ارتفاع معدل البطالة بالمغرب 2014-2024 إلى 21.3%، مع تسجيل التفاوتات المجالية والجهوية وفي معدلات البطالة، حيث وصل أعلى معدل جهوي إلى 31.5% وبنسبة تصل 50% في صفوف الشباب، وهي أرقام خطيرة تسائل السياسات العمومية العاجزة عن تقديم بدائل ناجعة، تؤكد فشل الحكومة وعدم قدرتها على الوفاء بعهودها والتزاماتها.

السيد الوزير المحترم،

الوجه الآخر للإشكالية، هو غياب حلول لتحصيل مناصب الشغل القائمة على محدوديتها في ظل سياق وطني اقتصادي واجتماعي صعب، عنوانه الجفاف والأزمة، جراء ارتفاع الأسعار وتدني القدرة الشرائية وضعف الأجور وفقدان مناصب الشغل، بسبب إفلاس المقاولات، مما يغذي الاحتقان والاحتجاجات في أوساط الأجراء.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، نعتبر في الفريق الحركي أن المداخل الأساسية لتحصين السلم الاجتماعي والحد من نتائج الاحتقان والاحتجاجات تقوم على ما يلي:

- ✓ مواكبة ناجعة للمقاولات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة، ووضع مخططات جهوية للتشغيل؛
- ✓ تأسيس حوار اجتماعي جاد وموسع في تمثيلياته وفي مجالاته، عبر مراجعة المادة 425 من مدونة الشغل؛
- ✓ مراجعة آليات ومعايير تنزيل الورش الملكي الاستراتيجي المتعلق بالحماية الاجتماعية، وفق قواعد منصفة اجتماعيا ومجاليا؛
- ✓ الحرص على التفعيل الأمثل للركن الثالث من ورش الحماية الاجتماعية، المتعلق بالتعويض عن فقدان الشغل واستحضار مقترحنا في الفريق الحركي، بإحداث منح لحاملي الشواهد المعطلين للبحث عن الشغل، بدل تبديد الأموال في تكاوين دون جدوى.

نؤكد كذلك، السيد الوزير المحترم، على ضرورة الإصلاح المؤسساتي والتشريعي، من خلال المراجعة الشاملة لمدونة الشغل والتوافق الوطني الخلاق حول القانون التنظيمي للإضراب، بموازاة مع إخراج قانون النقابات المهنية وكذا إصلاح نظام التقاعد بعيدا عن جيوب وأعمار الأجراء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في حدود ما تبقى من وقت، السيد الوزير، للإجابة على التعقيبات.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

شكرا السادة المستشارين على التعقيبات اللي تفضلتو بها، ولكن هنا بغيت نوقف على واحد 2 ديال النقط، اللي هي أزمة التشغيل.

لنجاعة سياسة الشغل، لا بد من نجاح سياسة التشغيل، علاش؟ لأنه الوقت اللي الأجير أو متضرر من عدم احترام قانون الشغل أو كاين هدر الحقوق ديالو وتيتقدم بشكاية، إيلا كان عندي الوفرة ديال أو لا عندي جيش العاطلين كبير، أشنو تيوقع دابا اليوم واقع الحال؟ كيف قلت قبيلة أنه ما ندويوش لغة فلسفة الكلام، ولكن نكونو واقعيين، أنه ملي كتمشي أنت تقول المشغل قيدني فـ (la CNSS) كيقول لك خرج علي، ولكن إيلا كانت السياسة ديال التتبع ناجعة وخاصة الضبط كيكون عبر ما هو منصة إلكترونية، ممكن أننا فعلا نوفرو أو نحميو الحقوق ديال هاذ الأجراء.

نقطة أخرى اللي تكلمو السادة المستشارين، اللي كتخص بالدرجة الأولى توفير هاذ مناخ الحماية الاجتماعية، صحيح..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني السابع موضوعه "مصير الكفالات المودعة بصندوق الإيداع

والتدبير".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السي ميلود معصيد.

المستشار السيد ميلود معصيد:

شكرا السيد الرئيس.

اسمحوا لي قبل أن أطرح هذا السؤال، لابد أن أؤكد باسم الفريق ديال الاتحاد المغربي للشغل أنه لن تتم لا التقديم ولا المناقشة ديال المشروع التكميلي ديال الإضراب، قد رافعنا بقوة وطالبنا بإرجاعه إلى مؤسسة الحوار الاجتماعي.

المسألة الثانية، خليوني نحيي بحرارة كذلك هاذ الوزير النجم، ونرفعو ليه القبعة، وأؤكد تولدت لي واحد القناعة أنه لو كان يواكب الحركة النقابية في هاذ الملف الشائك والمجتمعي لكنا في أجواء أخرى.

وسؤالنا اليوم متعلق بمصير الكفالات، السيد الوزير، المودعة بصندوق الإيداع والتدبير، كيف يتم استعمالها في الواقع؟ ولصالح من؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للإجابة.

شكرا.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

شكرا للسيد المستشار على وضع هاذ السؤال.

بعد التحية للسيد الرئيس والسادة المستشارين جميعا، أن هاذ نظام الوكالة (المقصود: نظام الكفالة)، صحيح هو عندو واحد الوضع اللي وضع خاص، لأن هاذ وضع الكفالة كيعني واحد الفئة من شركات الوساطة فالشغل، ولكن هاذ شركات الوساطة فالشغل، الوقت لأنها باش تقدر تمارس هاذ الوساطة هاذي خصها تاخذ واحد (l'agrément)، ولكن خصها تدير إيداع ديال واحد الكفالة، اللي كتشكل 50 مرة الحد الأدنى للأجور ديال العدد ديال الأجراء.

صحيح، أنه البنية التشريعية ديال هاذ المواد اللي كتنظم هاذ المقتضيات ديال شركات الوساطة، أنه فحالة العسر ديال الشركة المستفيدة أو الشركة المشغلة، تقوم مقامها شركات الوساطة، بإعمال مبدأ القانون العام اللي هو قانون الكفالة، أنه في حالة عسر، (la défaillance) ديال (le débiteur principal)، عسر المدين الأساسي ولا الرئيسي يتم اللجوء إلى الكفيل.

ولكن إلى أي متى يتم اللجوء إليها؟

وكيف يتم اللجوء إليها؟

يجب المرور من المسطرة القضائية، وهاذ المسطرة القضائية كتاخذ وقت طويل، الوقت لأن الأجير ما تخلصش فالأجر ديالو، الوقت لأن الحقوق الاجتماعية مثلا خاصة حقه في (la CNSS) تهدر، وحقه في (salaire) في الأجر ديالو تهدر، وعاد خصو يمشي للمسطرة القضائية باش ينال حكم ابتدائي وتيكون الحكم حائز لقوة الشيء المقضي به عاد يمشي للتنفيذ.

إذن هنا مسطرة اللي هي طويلة، في حين أنه يمكن اختصار هاذ المسطرة عبر إعطاء أو منح السادة المفتشين الاختصاص كسلطة إدارية، ويكون عندها الصبغة التنفيذية للمقرر لأن حالة ديال (la défaillance) ديال هاذيك الشركة كتكون واضحة وباينة، ممكن على الأقل نديرو فيها واحد (l'expertise) ولا.. وتكون النجاعة ديال هاذ المقتضيات هاذي وما تضيعش حقوق الأجراء، لأنه لا يعقل أن الكفالة ها هي مودعة وتسنى حتى تدوز عليك واحد 4 سنين ولا 5 سنين المسطرة عاد تخلص، حرام، زعما ما عندها حتى شي معنى، وشكرا.

وهذا خص فيه مجهود اللي نديروه مجموعين، مجهود تشريعي بخصوص مجموعة من المقتضيات، خاصة كل ما يتعلق في هدر تمكين الأجراء من الحقوق ديالهم، لأن ملي ما كيكونش اخذيت أنا الأجر ديالي في شهر، وخاصة أننا تندويو على الحلقة الأضعف في الحركة الاقتصادية اللي هي الأجير، ما يمكنش حيت أنت ديتي الفلوس ولا مشيتي ولا، ونجلس أنا نبقى غادي للمسطرة نبقى نتابعك ونجيب المحامي ونخلص المحامي ودير ودير... في حين أنه كاينة إمكانية ديال حسم هاذ الإجراءات عبر مساطر إدارية بسيطة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار المحترم للتعقيب.

المستشار السيد ميلود معصيد:

شكرا السيد الوزير على التجاوب ديالكم.

إننا في الفريق ديال الاتحاد المغربي للشغل، إذ نسجل أهمية هاذ الإجراء القانوني لضمان حقوق الإدارة تجاه الشركات المتعاقد معها، فإننا نأمل:

- أن يتم استعماله لضمان حقوق الأجراء في هذه الشركات وحمايتهم من أي تلاعب أو إهمال، وضمان حصولهم على مستحقاتهم القانونية بعد انتهاء الصفقة؛
- اشتراط الإدارات قبل تسليمها شهادة رفع اليد، أولا التوصل بإبراء موقع من لدن الأجراء يشهدون فيه بتوصلهم بجميع مستحقاتهم من الأجور والعطل السنوية، التوصل بشهادة مسلمة من (la CNSS) تضم لائحة بأسماء الأجراء وعدد أيام وأجورهم المصرح بها؛
- صرف هذه الكفالات في حالة عدم استيفاء شروط الإفراج عنها

لفائدة العمال على شكل تعويضات إضافية، خاصة إذا كانوا يتقاضون أجرا يقل بكثير عن الحد الأدنى للأجور، لحساب كذلك الصندوق ديال (la CNSS) لأداء المساهمات والاشتراكات المستحقة لفائدة الصندوق؛

- تسوية التعويضات عن إنهاء عقود الشغل غير محددة المدة أو التي تم إنهاؤها قبل انصرام المدة المتفق عليها بين المشغل وأجرائه، بتمويل كذلك ودعم التكوين المستمر لفائدة الأجراء، وإنشاء آلية لمراقبة ولضمان وضع شركات للكفالة المطلوبة، علما أن عددا منها لا يضع هذه الكفالة وتعمل على إشعار السلطات والجهات المعنية بعدم احترام المشغل لالتزاماته بعد تلقيها لشكايات العمال ونقاباتهم، هذا دون الحديث عن ضرورة تقوية رقابة مفتشي الشغل لضمان احترام حقوق الأجراء.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثامن موضوعه "أوضاع مفتشي الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن وضعية جهاز مفتشي الشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير للإجابة.

شكرا.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

شكرا السيد الرئيس السيدة المستشارة على وضع هاذ السؤال.

بداية، بغيت غير نقول واحد المسألة بخصوص مفتشي الشغل، مفتشي الشغل هوما أطر إدارية اللي أقل واحد فيهم عندو سلم 11، بالتالي أنه على مستوى السلم الإداري هاذو أطر اللي ذات كفاءة عالية واللي كيأديو واحد المهام اللي هي جد مهمة.

بخصوص السادة المفتشين عندهم مجموعة من المطالب اللي عبرو عليها من خلال مجموعة من الوقفات، وأيضا من خلال الإعلان على وقفات احتجاجية ديالهم، الشكل شيء اللي هو حق مشروع وما نتمنى له إلا النجاح والتوفيق وتحقيق المكتسبات، لأنه هذا حقهم، خاصة وأن مخرجات ديال الحوار الاجتماعي المركزي ديال 2022 اللي تدار فيه اتفاق ديال جولة أبريل 2024، نص بخصوص البند الثالث، بالضبط تيقول بأن "*وفيما يتعلق بالملفات الفئوية ستتم مواصلة العمل على معالجتها وفق مقاربة تشاركية، لاسيما من خلال مراجعة الأنظمة الأساسية الخاصة ببعض الهيئات وتجويدها*".

وهنا تنظن بأنه ما يمكنش أن مفتشي الشغل كيتدخلو وكيراقبو من أجل الدفاع على الحقوق ديال الأجراء، واحنا اليوم بين مفتشي الشغل ونقولو بأنه هوما بنفسهم ما احظاوش بالحقوق اللي تيستحقوها، تيستحقو هاذ الحقوق، إلا أنه يجب التذكير بأنه السيد الوزير في مداخلته في لجنة المالية بمجلس المستشارين، وأيضا في نقاش الغرفة الأولى إبان النقاش التفصيلي ديال قانون الإضراب أو القانون التنظيمي للإضراب، صرح بأن كان هناك نقاشا قطاعيا داخليا، كان حوارا قطاعيا داخليا، وأنه وصل لمجموعة من النتائج اللي مهمة وأنه عرض الملف على رئيس الحكومة وينتظر جواب رئيس الحكومة.

وبالتالي هاذو هما المعطيات اللي نقدر نتقاسم معك في حدود اليوم، يقدر من بعد أنه نوصلو لنقاش أكثر دقة بخصوص هاذ الملف هذا.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيدة المستشارة للتعقيب، تفضلي.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الأجوبة ديالكم وعلى المعطيات اللي قدمتيو لنا.

وبالتالي، لابد فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن نؤكد أولا ثم نذكر على أنه المغرب صادق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 81 في مادتها العاشرة، اللي تنص أساسا على أنه، يجب توفير العدد اللازم والكافي ديال مفتشي الشغل للقيام بالأعمال ديالهم بشكل ناجع ويكون الأداء الفعال في العمل ديالهم.

إلا أنه، السيد الوزير، ومع كامل الأسف، الواقع يقول عكس ذلك، الواقع تيقول اليوم على أنه المهام ديال مفتشي الشغل توسعت بشكل كبير من مصالحة، مراقبة، القيام بإحصائيات، القيام كذلك بالمهام الإدارية، كذلك عدد المقاولات والشركات توسع بشكل أكبر ما يفوق 300 ألف مقاولة وشركة، إلا أنه العدد ديال مفتشي الشغل تيبقى جد محدود والخصاص كبير، يعني ما تيتعداش عدد مفتشي الشغل 543 في المصالح اللامركزة، وبالتالي الشي اللي

تيأثر سلبا، أولا، على التنزيل الفعلي والتطبيق الفعلي ديال مدونة الشغل، وكذلك الحفاظ على الحقوق والمكتسبات ديال الشغيلة المغربية؛ إذن السيد الوزير هذا من جهة.

من جهة ثانية، لابد كذلك أننا نتساءلو معكم على النظام الأساسي ديال مفتشي الشغل الذي لم يتم تحيينه منذ صدوره سنة 2008، وبالتالي السيد الوزير هناك ضرورة للإسراع في إخراج النظام الأساسي لهاذ الفئة، نظرا للدور الفعال اللي تتلعبو هاذ الفئة في تيسير العجلة الاقتصادية.

ختاما، السيد الوزير، نبغي نشير كذلك لواحد النقطة أساسية، هو الاحتقان وحالات الغليان اللي تتعيشها بعض المديريات الجهوية، خصوصا المديرية الجهوية ديال فاس- مكناس، اليوم تتعيش حالة ديال احتقان وغليان بسبب سوء التدبير، وبالتالي، السيد الوزير، ندعوكم إلى التدخل الفوري من أجل حلحلة هذه المشاكل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

في حدود ما تبقى من الوقت، السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

غير بخصوص حالة الاحتقان اللي تكلمتو عليها داخل المديرية، أنه إيلا كانت عندكم معطيات أو لا أي شكاية، الباب راه مفتوح وأنا رهن الإشارة بأنه نشوفوها ونتبعوها ونتدخلو على الراس والعين، (avec plaisir)، هذا واجب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 7 يناير 2025، تقدمت به المستشارة لبنى علوي حول "موضوع الاحتقان الذي يشهده قطاع الشغل، وخاصة فيما يتعلق بعمل جهاز تفتيش الشغل وأثره على مراقبة تطبيق قانون الشغل داخل المقاولات".

وقد أحيل إلى الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

وعليه، أعطي الكلمة للمستشارة لبنى علوي في حدود دقيقتين.

شكرا.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد كاتب الدولة المحترم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

وفي البداية، لابد من التأكيد على أن تناول الكلمة يشكل فرصة للتواصل بين الحكومة والبرلمان، وفرصة أيضا أمام الحكومة للتواصل مع الرأي العام وتخفيف التوتر والاحتقان الذي قد تعرفه بعض القطاعات، وكمثال حل الإضراب المفتوح الذي عرفه الصندوق المغربي للتقاعد، بعد التوضيحات التي تقدمت بها السيدة الوزيرة، وزيرة الاقتصاد والمالية، بناء على طلب تناول الكلمة تقدمنا بها في هذا المجلس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

لابد أن نشير مرة أخرى، لأن إحداث جهاز تفتيش الشغل يعود إلى سنة 1926، يعني ما يقارب 100 سنة، غير أن هذا الجهاز لم يحظ بالاهتمام اللازم بالنظر للأدوار المنوطة به، وقد تفضلتم وهضرتو على المهام اللي تيقوم بها مفتش الشغل في جميع المجالات، هو عندو مهام موسعة، خاصة على رأسها السلم الاجتماعي الذي يعد مدخلا أساسيا لجلب الاستثمار وضمان استقرار المقاولة الوطنية وتنافسيتها، وإدماج القطاع غير المهيكل في القطاع المهيكل، بالإضافة إلى المهام التي من المنتظر أن يقوم بها بعد اعتماد القانون التنظيمي للإضراب، إمكانية منح هذا الجهاز الصفة الضبطية.

السيد كاتب الدولة المحترم،

في الوقت الذي تتفاقم فيه معاناة موظفي قطاع الشغل، يخوض جهاز تفتيش الشغل بكل مكوناته إضرابا وطنيا يوم الخميس 16 يناير، مع تنفيذ وقفتين احتجاجيتين أمام وزارة الإدماج الاقتصادي والمالية، وبالتالي بسبب جمود الحوار القطاعي وعدم الوفاء بالالتزامات التي تعهدتم بها وصرحتم بها أمام مجلس المستشارين في قبة البرلمان، يعني ما كانش واحد الالتزام، خاصة ما يرتبط بالنهوض بالأوضاع المادية لجهاز تفتيش الشغل، وحرمانهم من حقهم المشروع في مراجعة النظام الأساسي الخاص بهم، ليكون عادلا ومنصفا يلبي تطلعاتهم، على غرار باقي موظفي باقي القطاعات الحيوية.

لذا، نتمنى تدخل الحكومة عاجلا لطي هذا الملف.

وشكرا.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للحكومة في حدود دقيقتين.

شكرا.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

تنظن بأنه بخصوص النقطة ديال الاحتجاج أو الوقفة، إذا أنا تكلمت فيها، إذا كنت واضح فيها بخصوص هاذ النقطة هاذي، وتنتمنى على الله أنه هاذ الإصلاح هذا ديال القانون الأساسي يتم في أقرب وقت، لأن لا نجاح لسياسة القطاع أو المهام ديال السلطة الحكومية المكلفة بالشغل بدون مفتشي الشغل، هم الركيزة ديال العمل وديال هاذ الإستراتيجية اللي احنا كنوجدو باش نخدمو عليها من أجل حماية حقوق الأجراء، هذا من جهة.

من جهة أخرى، فيما يخص النقص في العدد، تنظن بأن مجموعة من المهام لا تليق بقيمة مفتشي الشغل، ملي قلت قبيلة بأنه آخر سلم إداري بالنسبة لمفتشي الشغل هو السلم 11 والأغلبية فيهم (hors échelle)، وانتوما تتعرفو هاذ الشي، أنه تنظن لا يليق أنه في المغرب اللي كنطمحو فيه لواحد الاستراتيجيات كبيرة أنه تعطى البرنامج ديال (Maroc digital 2030) وباقي اليوم نمشيو للمقاولة باش نقولو ليه ورينا (le registre) ديال (les salaires)، ورينا (le registre de paie)، ورينا (le registre de congé)، ورينا فيما هو ورقي.

في حين أنه كاين الإمكانية باش هاذ الشي كله أننا نديجيطاليزيوه ويكون في المنصة الإلكترونية، وتكون المراقبة مستمرة وقبلية والكترونية لكل هاذ المهام اللي كيقوم بها، اللي تنظن بأنه تثقل كاهل المفتش وما عندها حتى شي قيمة.

اللي كيهمني وكيبان ليا أهم بالنسبة لمهام المفتش هي كيف قلتو:

- المفاوضات الجماعية؛
- اتفاقيات الشغل الجماعية؛
- شروط الصحة والسلامة؛
- العمل على توفير شروط العمل اللائق.

أنه هاذ الأطر في مستوى عالي ممكن أنه يعطيو لبلادنا شي حاجة كثيرة وشي حاجة كبيرة اللي في مصلحة لا سواء الأجراء، لا سواء المناخ الاجتماعي والمناخ الاقتصادي لبلادنا وما ننهكوهمش بمجموعة ديال (les paperasses administratives) اللي هوما أكبر من ذلك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته القيمة.

وبهذا، نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

ورفعت الجلسة.